سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 753 – الأحد 26 تموز/ يوليو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

قطاع الدواجن.. عشوائية الاستيراد تضرب السوق

14

"الأوقاف" تفتح صندوق أملاكها المنهوبة

ملف خاص

(تعد التكية السليمانية من أبرز الأملاك الوقفية في دمشق – 22 تموز 2026 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

02 أخبار سوريا

ماذا يحمل غوتيريش في زيارته إلى سوريا؟

03 أخبار سوريا

استهداف "التنف".. إيران تنقل رسائلها الإقليمية إلى الساحة السورية

04 شؤون محلية

ورق العنب "الفرنسي".. زراعة تتوسع في اللاذقية

07 شؤون محلية

تدريب معلمي الحسكة بالشراكة بين التربية ويونيسف هل يكفي؟

16 ثقافة وفن

يارا صبري: الفن مسؤولية ما بعد الحرب

18 رياضة

رواتب لاعبي الدوري السوري.. فجوة مع الدوريات المجاورة

13

"أخت القبيلة".. موروث يبرز مكانة المرأة في الرقة

يحافظ أهالي الرقة على العديد من العادات والتقاليد والثقافات التي توارثوها عن آبائهم وأجدادهم، والتي تمثل المجتمع العربي الأصيل وما يحمله من إرث عريق ممتد منذ آلاف السنين.

ومن أبرز هذه الثقافات، ثقافة "الانتخاء بالمرأة" التي لا تزال معظم العشائر العربية متمسكة بها بوصفها موروثًا جامعًا، وأساسًا مهمًا في بناء المجتمع القبلي، إذ تُعرف كل عشيرة أو قبيلة أو حتى فخذ منها بإخوة إحدى نسائها...

مقابل توغلات إسرائيل ومحدودية دور "أندوف"

ماذا يحمل غوتيريش في زيارته إلى سوريا؟

عنب بلدي – أمير حقوق

تتزامن زيارة للأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إلى سوريا مع تصاعد الاهتمام الدولي بالأوضاع في الجنوب السوري، حيث تعود مهمة قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (أندوف) إلى دائرة النقاش، في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية داخل المنطقة الفاصلة، وتزايد مطالب السكان المحليين بدور أممي أكثر فاعلية في الحد من التوغلات والاعتقالات والقيود المفروضة على الحركة.

ورغم أن مجلس الأمن جدد ولاية القوة الأممية، فإن التطورات الميدانية خلال الأشهر الماضية أعادت طرح تساؤلات حول حدود صلاحياتها، وقدرتها على تجاوز دور المراقبة والتوثيق إلى التأثير في الوقائع على الأرض، ولا سيما مع استمرار توثيق الأمم المتحدة لوجود عسكري إسرائيلي داخل المنطقة العازلة.

قوة مراقبة لا ردع

تتزايد المطالب الشعبية المتكررة بتدخل القوات الأممية لمنع التوغلات والاعتقالات الإسرائيلية المتكررة، وإطلاق سراح المعتقلين، دون معرفة آلية عمل القوات وصلاحياتها.

وفي هذا السياق، أوضح أستاذ القانون الدولي العام والخبير في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، أن طبيعة مهمة "أندوف" تختلف جذريًا عما يعتقده كثيرون، إذ إنها ليست قوة عسكرية مكلفة بفرض السلام أو استخدام القوة، وإنما بعثة مراقبة أنشئت عقب اتفاق فض الاشتباك السوري الإسرائيلي عام 1974 لمتابعة وقف إطلاق النار ومراقبة المنطقة الفاصلة، ونقل أي انتهاكات إلى الأمم المتحدة.

وقال فاخوري في حديث إلى عنب بلدي، إن تقييم عمل القوة اليوم، يتم عبر ثلاثة مستويات رئيسة، يتمثل الأول في مراقبة خط وقف إطلاق النار والفصل بين الجانبين، وهو دور لا يزال يحافظ على الحد الأدنى من التواصل الميداني ويحد من تحول أي حادث أمني إلى مواجهة واسعة، إلا أن قدرة القوة على الفصل أصبحت أضعف بكثير من قدرتها على الرصد.

وأشار فاخوري إلى أن أحدث تقرير للأمين العام للأمم المتحدة وثّق وجود القوات الإسرائيلية داخل الجانب السوري من المنطقة الفاصلة، وإقامة 11 موقعًا عسكريًا، ثمانية منها داخل منطقة الفصل، إضافة إلى إنشاء حواجز وأعمال هندسية أضرت بالأراضي الزراعية ومنعت بعض السكان من الوصول إليها، وهو ما اعتبرته الأمم المتحدة انتهاكًا لاتفاق عام 1974.

أما المستوى الثاني فيتمثل في توثيق الانتهاكات، وهي المهمة التي باتت تحتل أهمية متزايدة في ظل محدودية صلاحيات القوة.

وأوضح فاخوري أن التقارير التي ترفعها "أندوف" تحول الانتهاكات من مجرد روايات محلية إلى وثائق رسمية معتمدة لدى الأمم المتحدة يمكن الاستناد إليها في التحركات السياسية والقانونية، مع التأكيد على أن التوثيق بحد ذاته لا يؤدي إلى وقف الانتهاكات ما لم يقترن بإجراءات سياسية من مجلس الأمن والدول المؤثرة.

وفي المستوى الثالث، لفت الخبير في العلاقات الدولية إلى أن بطاقات المزارعين والرعاة التي يجري تنظيمها ليست اعترافًا بأي سيادة إسرائيلية على الأراضي السورية، وإنما ترتيبات إنسانية تهدف إلى تسهيل وصول السكان إلى أراضيهم وتقليل احتمالات التعرض لإطلاق النار أو الاعتقال عند الاقتراب من خط وقف إطلاق النار، بالتنسيق مع السلطات السورية.

وقد لاقت البطاقة الممنوحة من قبل قوات "أندوف" لفلاحي القنيطرة بهدف حمايتهم من الانتهاكات الإسرائيلية صدى إيجابيًا، بحسب ما أفاد به عدد من الفلاحين عنب بلدي، موضحين أن استخدامات البطاقة لا تقتصر على عمليات الحصاد، بل يستفيدون منها خلال رعي مواشيهم في الأراضي الزراعية بالمنطقة.

بين الحضور الدولي وحماية الحقوق

رغم محدودية صلاحياتها التنفيذية، يرى الخبراء أن أهمية القوة الأممية لا تقاس بعدد دورياتها أو أفرادها، وإنما بالدور السياسي والقانوني الذي تؤديه في المنطقة.

وأشار فاخوري إلى أن وجود "أندوف" يمنع تحول المنطقة الفاصلة إلى مساحة خالية من أي حضور دولي، ويوفر جهة محايدة نسبيًا لتوثيق الانتهاكات، إضافة إلى الحفاظ على قنوات اتصال ميدانية بين الطرفين لتجنب سوء التقدير العسكري، فضلًا عن مساهمتها غير المباشرة في حماية المدنيين عبر تنظيم حركة المزارعين والإبلاغ عن القيود المفروضة على السكان.

> وجود "أندوف" يمنع تحول المنطقة الفاصلة إلى مساحة خالية من أي حضور دولي، ويوفر جهة محايدة نسبيًا لتوثيق الانتهاكات.
>
> الدكتور عامر فاخوري
> أستاذ في القانون الدولي العام وخبير في العلاقات الدولية

من جهته، يرى الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، في حديث إلى عنب بلدي، أن الدور الأهم الذي تؤديه الأمم المتحدة اليوم يتمثل في الحفاظ على السجل القانوني للانتهاكات، باعتبار أن توثيق الوقائع يمنع ضياع الحقوق مع مرور الزمن، ويمكن أن يشكل لاحقًا أساسًا لأي مطالبات سياسية أو قانونية.

وضرب جلو مثالًا بملف مزارع شبعا، حيث لعب توثيق الأمم المتحدة للأحداث الميدانية دورًا في بناء المرجعيات المتعلقة بالحدود، معتبرًا أن التوثيق قد يكون في الظروف الحالية أكثر الأدوات فعالية، حتى في غياب القدرة على فرض تنفيذ القرارات الدولية.

ماذا تمنح زيارة غوتيريش للقوات الأممية؟

مع زيارة الأمين العام للأمم المتحدة، تتجه الأنظار إلى ما إذا كانت ستنعكس على أداء "أندوف" أو على الواقع الأمني في الجنوب السوري.

ويرى فاخوري أن الزيارة تحمل عدة رسائل، أبرزها منح البعثة الأممية دعمًا سياسيًا مباشرًا من أعلى مستوى في الأمم المتحدة، وإتاحة الفرصة للأمين العام للاطلاع ميدانيًا على طبيعة الانتهاكات والقيود التي تواجهها القوات، بما قد يفضي إلى مطالبات أكثر وضوحًا باحترام اتفاق فض الاشتباك، وإزالة المواقع العسكرية من المنطقة الفاصلة، وضمان حرية حركة الدوريات والسكان.

لكنه شدد في الوقت نفسه على أن الزيارة، مهما بلغت أهميتها، لن تغير تفويض القوات أو قواعد الاشتباك، إذ يبقى تأثيرها مرتبطًا بمدى استعداد مجلس الأمن والدول الكبرى لترجمة نتائجها إلى خطوات سياسية عملية.

أما عمار جلو فينظر إلى الزيارة من زاوية أوسع، معتبرًا أنها تحمل دلالات سياسية ورمزية أكثر من كونها قادرة على إحداث تغيير ميداني مباشر.

وقال إن الزيارة قد تعزز الحضور الدولي للحكومة السورية الجديدة، بوصفها أول زيارة يقوم بها أعلى مسؤول أممي إلى دمشق بعد سقوط نظام الأسد، كما قد تمهد الطريق أمام بعض الدول لإعادة النظر في مستوى التعاطي مع الحكومة السورية، فضلًا عن أنها تعكس استمرار اهتمام الأمم المتحدة بالملف السوري.

وفيما يتعلق بعمل "أندوف"، يعتقد جلو أن تأثير الزيارة سيكون محدودًا، لأن المشكلة الأساسية تكمن في غياب إطار أمني جديد ينظم العلاقة بين سوريا وإسرائيل بعد انهيار اتفاق 1974 عمليًا، ما يجعل مهمة القوات أكثر هشاشة، وإن كان من الممكن أن تمنحها الزيارة دفعة سياسية ومعنوية لمواصلة أداء مهامها.

> زيارة غوتيريش إلى سوريا تحمل دلالات سياسية ورمزية أكثر من كونها قادرة على إحداث تغيير ميداني مباشر، وتعزز الحضور الدولي للحكومة السورية الجديدة.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن

لماذا لا تمنع "أندوف" التوغلات والانتهاكات الإسرائيلية؟

تتكرر مطالب سكان الجنوب السوري للقوات الأممية بالتدخل لمنع التوغلات والاعتقالات والانتهاكات الإسرائيلية، كما ينظم أهالي وذوو المعتقلين والمختطفين السوريين لدى الجيش الإسرائيلي وقفات احتجاجية دورية أمام مقر "أندوف"، للمطالبة بالكشف عن مصير أبنائهم والعمل على الإفراج عنهم، وتسليط الضوء على معاناتهم المستمرة، إلا أن هذه المطالب تصطدم بحدود التفويض الممنوح للقوة.

وأكد فاخوري أن إسرائيل تنظر إلى "أندوف" باعتبارها قوة مراقبة لا قوة ردع، وتدرك أن عناصرها يستطيعون توثيق الانتهاكات والاحتجاج عليها، لكنهم لا يملكون صلاحية استخدام القوة لمنعها أو إجبار القوات الإسرائيلية على الانسحاب.

وقال إن المشكلة لا تكمن في البعثة نفسها، وإنما في غياب موقف حازم من مجلس الأمن، إذ إن استمرار الانتهاكات دون وجود تكلفة سياسية أو قانونية مباشرة يجعل الاحتجاجات الأممية وحدها غير كافية لردعها.

ويتفق الباحث جلو مع هذا التقييم، مشيرًا إلى أن إسرائيل لا تبدي اهتمامًا كبيرًا بالقرارات أو المطالبات الأممية، مستفيدة من الدعم السياسي الغربي، الأمر الذي يحد من فاعلية الضغوط الدولية.

كما يرى أن الظروف السياسية داخل إسرائيل، إلى جانب الأزمات الداخلية واقتراب الانتخابات، تجعل فرص التوصل إلى مسار سياسي جديد أو اتفاق أمني بديل محدودة في الوقت الراهن، ما يعني أن الدور الأممي سيبقى، في المدى المنظور، محصورًا في المراقبة والتوثيق والحفاظ على القنوات الدبلوماسية، أكثر من قدرته على فرض وقائع جديدة على الأرض.

مركز مراقبة تابع لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بمرتفعات الجولان في سوريا – 25 كانون الثاني 2025 (الأندوف)

قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

هي البعثة الأممية الرئيسة في سوريا، وتنتشر في منطقة الفصل (المنطقة العازلة) في هضبة الجولان لمراقبة وقف إطلاق النار بين القوات السورية والإسرائيلية، وذلك بموجب اتفاقية فض الاشتباك الموقعة عام 1974.

وتتمثل مهامها في مراقبة وقف إطلاق النار، والإشراف على منطقة الفصل منزوعة السلاح، والتحقق من فصل القوات ومنع أي اختراقات للاتفاقية.

أما خريطة انتشارها في سوريا فتتمثل في منطقة الفصل، إذ تمتد على طول خط "ألفا" (غربًا باتجاه الأراضي المحتلة) وخط "برافو" (شرقًا داخل الأراضي السورية).

محللون يستبعدون انخراط دمشق في المواجهة

استهداف "التنف"..
إيران تنقل رسائلها الإقليمية إلى الساحة السورية

أطفال يلعبون بجانب صاروخ إيراني سقط في محافظة الحسكة – 5 آذار 2026 (AFP)

عنب بلدي – ركان الخضر

في خضم الصراع الإقليمي الدائر بالمنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لم تغب الساحة السورية عن المشهد بعد إعلان "الحرس الثوري" الإيراني استهداف قاعدة "التنف" مرتين خلال أيام معدودة.

وقال "الحرس الثوري"، في 17 من تموز الحالي، إنه استهدف قاعدة "التنف" الأمريكية في سوريا، واعتبر ذلك "ثأرًا لدماء جنود إيرانشهر" الذين سقطوا بضربات أمريكية على إحدى القواعد العسكرية الإيرانية.

كما عادت إيران لاستهداف المنطقة ذاتها في 20 من تموز، مما أثار تساؤلات حول أهداف طهران من استهداف الأراضي السورية خاصة أن الجيش الأمريكي سبق أن أعلن انسحابه من القاعدة في شباط الماضي.

رسائل سياسية أكثر منها عسكرية

يرى الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، أن إيران ما زالت تتحرك ضمن استراتيجية تهدف إلى توسيع دائرة التوتر في المنطقة، لكن ليس بالضرورة عبر إلحاق خسائر عسكرية كبيرة بالطرف الآخر، وإنما من خلال الحرب النفسية والإعلامية.

وتهدف الاستراتيجية الإيرانية، بحسب العبد الله، إلى إظهار أن طهران ما زالت تمتلك القدرة على التأثير في مجريات الأحداث، لذلك نراها تستمر في تنفيذ هجمات متفرقة، بعضها يستهدف مواقع محدودة الأهمية أو حتى مناطق سكنية، في محاولة لإرسال رسائل سياسية وأمنية أكثر من تحقيق مكاسب عسكرية مباشرة.

ويتفق الباحث في "المركز السوري للدفاع والأمن" (مسداد) معتز السيد مع الباحث العبد الله، في أن استهداف القاعدة لم يكن له هدف عسكري، لأن الجميع، بما في ذلك إيران، يعلم أن القوات الأمريكية انسحبت منها منذ فترة، الأمر الذي يجعل العملية أقرب إلى رسالة سياسية.

ويعتقد السيد أن الرسالة الأولى موجهة إلى الولايات المتحدة، ومفادها أن مصالحها في سوريا، كما في بقية المنطقة، تبقى ضمن دائرة الاستهداف متى قررت طهران ذلك.

أما الرسالة الأهم، برأي السيد، فهي موجهة إلى دمشق، مشيرًا إلى أن إيران أرادت التأكيد أنها لا تزال لاعبًا مؤثرًا في الساحة السورية، وأن أي تصعيد ضد شبكاتها، ولا سيما شبكات تهريب السلاح كما ظهر بعد ضبط الشحنة الأخيرة، لن يمر دون رد.

وأوضح السيد أن العملية تحمل أيضًا تحذيرًا غير مباشر بأن أي انخراط سوري في إجراءات تستهدف "حزب الله" أو تؤثر على مصالحه قد يفتح الباب أمام انتقال جزء من المواجهة إلى الداخل السوري.

ارتباط العملية بـ"دور سوري" في لبنان

جاء الاستهداف الإيراني في ظل تصاعد المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، وتزايد الحديث عن احتمال لعب دور سوري في مواجهة "حزب الله" اللبناني.

وكان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، جدد تصريحاته حول هذا الدور خلال لقائه بالرئيس اللبناني، جوزيف عون، بواشنطن في 21 من تموز الحالي، قبل أن يتحدث وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، في تصريحات صحفية عن ضرورة ضبط الحدود السورية- اللبنانية من قبل الحكومة السورية، واصفًا "حزب الله" بالعدو للدولة السورية الساعي لتقويضها.

وسبق التصريحات الأمريكية إعلان وزارة الداخلية السورية، في 16 من تموز، إحباط محاولة تهريب شحنة كبيرة من الأسلحة النوعية عبر الحدود السورية- العراقية، مشيرة إلى أن التحقيقات الأولية أظهرت أن الشحنة كانت معدّة للعبور عبر الأراضي السورية باتجاه لبنان لمصلحة "حزب الله" اللبناني.

كما أعلنت الهيئة العامة للمنافذ والجمارك السورية، في 21 من الشهر ذاته، أن أمانة جمارك جديدة يابوس بريف دمشق ضبطت 226 قذيلة من نوع "RGC" كانت مخبأة بإحكام ضمن مخابئ سرية داخل إحدى السيارات المتجهة إلى الأراضي اللبنانية.

ويطرح الاستهداف الإيراني استفسارات حول مدى ارتباطه بالتصعيد العسكري الإقليمي والحديث عن دور سوري في لبنان، بالإضافة إلى نجاح الحكومة السورية في ضبط حدودها عبر منع شحنات الأسلحة المتجهة إلى الحزب المتحالف مع طهران.

الباحث معتز السيد أشار إلى أن تأثير هذه الضربة على سوريا يبقى محدودًا حتى الآن، خصوصًا أن السلطات السورية منذ بداية التصعيد الإيراني- الأمريكي- الإسرائيلي اتبعت سياسة تقوم على تجنب الانخراط في صراعات الإقليم، وأظهرت رغبة واضحة في عدم تحويل الأراضي السورية إلى ساحة مواجهة جديدة.

لكن التحدي الحقيقي، بحسب السيد، يكمن في الضغوط المتزايدة على دمشق من أطراف مختلفة، فالتصريحات الأمريكية حول احتمال انخراط سوريا في مواجهة تستهدف "حزب الله"، تضع الحكومة أمام ضغوط سياسية، بينما تأتي الضربة الإيرانية لتضيف ضغطًا من الاتجاه المقابل، في محاولة للتأكيد أن أي تغيير في قواعد التعامل مع نفوذ طهران أو حلفائها ستكون له تداعيات.

من جانبه، أوضح الباحث سمير العبد الله أن استهداف قاعدة "التنف" لا يخرج عن التطورات التي تشهدها الساحة اللبنانية، ولا عن الحديث المتزايد حول احتمال وجود دور سوري في مواجهة "حزب الله" أو في ضبط الحدود اللبنانية بصورة أكثر فاعلية.

وأضاف أن طهران من خلال هذا القصف، إلى جانب تصاعد محاولات تهريب السلاح عبر الأراضي السورية، وازدياد تهديدات بعض الميليشيات العراقية المرتبطة بها، تسعى إلى توجيه رسائل ضغط وردع لإدارة السورية، مفادها أن أي انخراط في خطوات تستهدف نفوذها أو حلفاءها في المنطقة ستكون له تكلفة أمنية.

سيناريوهات الرد السوري

انتهجت إيران سياسة استهداف دول المنطقة، بذريعة توجيه ضربات عسكرية إلى قواعد ومصالح أمريكية في هذه الدول، لكنها لم يسبق أن أعلنت استهداف الأراضي السورية بشكل مباشر منذ بداية النزاع العسكري في 28 من شباط الماضي.

واقتصرت ارتدادات الحرب الأمنية على سوريا، من خلال سقوط بعض المقذوفات داخل الأراضي السورية، نتيجة اعتراض الصواريخ الإيرانية من قبل الدفاعات الجوية الإسرائيلية، بالإضافة إلى قيام بعض المجموعات العراقية المسلحة المتحالفة مع طهران باستهداف الأراضي السورية خلال الفترة الماضية.

والتزمت سوريا الحياد وعدم الرد العسكري على كل التطورات الماضية، فكيف ستكون سيناريوهات تعامل دمشق مع الاستهداف الإيراني المباشر

الباحث سمير العبد الله لا يعتقد أن هذه التطورات ستدفع دمشق إلى تغيير سياستها أو الانجرار إلى مواجهة مباشرة، مشيرًا إلى أن الإدارة السورية تبدو مدركة لطبيعة هذه الرسائل، وتتعامل معها باعتبارها جزءًا من محاولة إقليمية لفرض وقائع جديدة أو التأثير في خياراتها السياسية والأمنية.

ورجح العبد الله أن تواصل الحكومة السورية اعتماد سياسة ضبط النفس، مع تعزيز الإجراءات الأمنية والتنسيق مع حلفائها لتفادي أي تصعيد غير محسوب.

وأضاف أن إيران تدرك أن قدرتها على خوض مواجهة عسكرية واسعة تراجعت بعد التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، ولذلك باتت تعتمد بدرجة أكبر على أدواتها غير المباشرة، سواء عبر الميليشيات الحليفة، أو شبكات تهريب السلاح، أو الحملات الإعلامية، أو العمليات الأمنية المحدودة، بهدف الإبقاء على حضورها الإقليمي ومنع خصومها من استثمار المتغيرات التي أعقبت الحرب الأخيرة.

واختتم الباحث العبد الله حديثه، بأن إيران تريد أن تقول إنها ما زالت لاعبًا إقليميًا لا يمكن تجاوزه، وأن لديها القدرة على التأثير في أمن المنطقة متى شاءت، أما الإدارة السورية فتبدو حريصة على عدم الانجرار إلى هذا المسار، والتركيز بدلًا من ذلك على أولوياتها الداخلية، وفي مقدمتها تثبيت الاستقرار، واستكمال بناء مؤسسات الدولة، وجذب الاستثمارات، وهي أهداف تتطلب تجنب أي انخراط في صراعات إقليمية جديدة.

من جهته، استبعد الباحث معتز السيد أي مؤشرات على تصعيد واسع في الساحة السورية، متوقعًا استمرار تبادل الرسائل بين الأطراف الإقليمية ودمشق، سواء عبر تحركات محدودة أو ضغوط سياسية وأمنية، بهدف التأثير على مواقف الأطراف وتحديد هامش التحرك لكل طرف.

أما موقف الحكومة السورية حتى الآن فيمكن اعتباره، بحسب السيد، متزنًا، من خلال التعامل مع مختلف الضغوط والاستفزازات بهدوء، انطلاقًا من إدراكها أن الانخراط في أي صراع إقليمي ليس من مصلحتها في هذه المرحلة، في ظل تركيزها على إعادة بناء مؤسسات الدولة ومعالجة الملفات الداخلية، وليس الدخول في مواجهات قد تزيد من تعقيد الوضع السوري.

وسط تحديات الأسعار والتكاليف

ورق العنب "الفرنسي".. زراعة تتوسع في اللاذقية

اللاذقية – آلاء شعبو

تحولت زراعة ورق العنب "الفرنسي" في ريف اللاذقية خلال السنوات الأخيرة إلى خيار يتجه إليه عدد متزايد من المزارعين مع ارتفاع الطلب عليه مقارنة بالأصناف البلدية، في وقت يشكو فيه المنتجون من ارتفاع تكاليف الزراعة، معتبرين أن الأسعار الحالية لا تغطي النفقات.

طلب متزايد وإنتاج يمتد حتى أيلول

قال تاجر ورق عنب من منطقة البهلولية في ريف اللاذقية، فضّل عدم نشر اسمه، لعنب بلدي، إن زراعة ورق العنب "الفرنسي" بدأت في المحافظة قبل نحو 20 عامًا، وكانت من أوائل المناطق التي احتضنتها قرية المختارية، قبل أن تنتشر لاحقًا في مناطق أخرى من ريف اللاذقية.

وأضاف أن هذا الصنف شهد توسعًا خلال السنوات الأخيرة نتيجة الطلب المتزايد عليه، والمردود الاقتصادي الذي يراه المزارعون أفضل من بعض المحاصيل التقليدية، مثل الحمضيات. وبحسب التاجر، فإن ورق العنب الفرنسي يتميز بإنتاجية أعلى من الأصناف البلدية، إذ يبدأ إنتاجه اعتبارًا من شهر آذار ويستمر حتى أيلول، ما يوفر كميات أكبر تلبي احتياجات الأسواق.

وأشار إلى أن زراعة هذا الصنف تتركز في مناطق الساحل السوري، وتحتاج إلى ري منتظم وأشعة شمس وبرنامج تسميد متخصص للحفاظ على جودة الأوراق، ومنع اصفرارها والإصابة بالأمراض.

ولفت إلى أنه يسوّق جزءًا من الإنتاج إلى دول الخليج وفق مواصفات محددة، إلى جانب تسويق كميات إلى مختلف المحافظات السورية، متوقعًا استمرار التوسع في زراعته خلال السنوات المقبلة.

ولم يأت التوجه نحو ورق العنب "الفرنسي" بمعزل عن التحولات التي يشهدها القطاع الزراعي في الساحل السوري، إذ دفع ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقلب أسعار المحاصيل التقليدية، ولا سيما الحمضيات، بعض المزارعين إلى تجربة محاصيل بديلة ذات مردود اقتصادي أعلى.

وخلال السنوات الأخيرة، ظهرت تجارب لزراعة الورد والفواكه الاستوائية وورق العنب "الفرنسي"، في محاولة لتنويع الإنتاج وتحقيق دخل أكثر استقرارًا، مع بقاء هذه الزراعات الجديدة مرتبطة بقدرة المزارعين على إدارة تكاليفها وتسويق إنتاجها.

دوالي ورق العنب الفرنسي في بستان ليمون بمنطقة الجندريرة في ريف اللاذقية – 23 تموز 2026 (عنب بلدي)

المزارعون: الأسعار الحالية لا تغطي التكاليف

قال المزارع "أبو النور بورجية"، الذي يزرع نحو 175 دالية من ورق العنب "الفرنسي" في منطقة برج القصب بريف اللاذقية، لعنب بلدي، إن سعر الكيلوغرام بلغ في بداية الموسم نحو 35,000 ليرة سورية، قبل أن يتراجع خلال الأسبوعين الماضيين إلى نحو 18,000 ليرة.

ويرى "أبو النور" أن السعر العادل يجب ألا يقل عن 25,000 ليرة للكيلوغرام، حتى يتمكن المزارعون من تغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق هامش ربح.

وأضاف أن ورق العنب يحتاج إلى أسمدة أرضية وورقية متخصصة بشكل مستمر للحفاظ على جودة الأوراق والإنتاج، والحد من مشكلة اصفرار الأوراق والأمراض، ما يجعل تكاليفه أعلى من كثير من المحاصيل الأخرى، إذ يعتمد الإنتاج على قطف الأوراق بشكل متواصل طوال الموسم.

وتأثر الموسم في بعض المناطق بعواصف البرَد التي ضربت المزارع خلال شهر نيسان، وأدت إلى تضرر الثمرات الحديثة والأوراق، ما انعكس على الإنتاج في بداية الموسم.

وعزا انخفاض الأسعار إلى زيادة الكميات المطروحة في السوق، إلى جانب ما وصفه بوجود ضغوط سعرية من بعض التجار، مؤكدًا في الوقت نفسه أن هناك تجارًا يراعون تكاليف الإنتاج والجهد الذي يبذله المزارعون.

وأضاف أن زراعة ورق العنب "الفرنسي" لا تحقق دخلًا للمزارعين فحسب، بل توفر أيضًا فرص عمل موسمية في قطاف الأوراق وفرزها وتوضيبها، مطالبًا بأسعار تغطي تكاليف الإنتاج وأجور العمال بما يضمن استمرار هذه الزراعة.

مصدر دخل لنساء الريف

قالت غادة (56 عامًا)، وهي متقاعدة من منطقة البهلولية، لعنب بلدي، إن العمل في تنسيق وتوضيب ورق العنب "الفرنسي" أصبح مصدر دخل رئيسًا لها ولأسرتها.

وأضافت أن أجرها اليومي يصل إلى نحو 75,000 ليرة سورية، وتعمل معها نحو عشر عاملات في فرز الأوراق وتنسيقها، معتبرة أن انتشار زراعة ورق العنب "الفرنسي" وفر فرص عمل موسمية لعدد من نساء الريف، وأسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في القرى المنتجة.

وتشهد القرى المنتجة لورق العنب خلال الموسم نشاطًا في ورشات الفرز والتوضيب، التي تتولى تجهيز الأوراق بحسب الحجم والجودة قبل إرسالها إلى الأسواق المحلية أو الخارجية، ما يخلق سلسلة عمل تمتد من المزارع إلى العاملات في التوضيب والتجار.

محاولات لتنويع الزراعة في الساحل

تعكس زراعة ورق العنب "الفرنسي" جانبًا من التحولات التي يشهدها القطاع الزراعي في الساحل السوري، إذ يحاول بعض المزارعين التوجه نحو محاصيل جديدة توفر قيمة اقتصادية أعلى في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتغير ظروف السوق.

كما ظهرت خلال السنوات الأخيرة تجارب لزراعة الورد في ريف جبلة، والفواكه الاستوائية مثل الأفوكادو والمانغو والقشطة والموز في مناطق من اللاذقية وطرطوس، مستفيدة من طبيعة المناخ الساحلي، رغم أن هذه الزراعات لا تزال ضمن إطار التجارب التي تحتاج إلى دراسة للسوق وإدارة فنية.

وبالتوازي مع هذه التحولات، حافظ ورق العنب "الفرنسي" على مكانته كمحصول يجمع بين الإنتاج الزراعي وفرص العمل الريفية، إذ لم يعد إنتاجه مقتصرًا على بيع الأوراق الطازجة، بل ظهرت ورشات ومراكز تجميع محلية تعمل على الفرز والتوضيب والكبس بالملح الملحي، تمهيدًا لنقله إلى الأسواق الداخلية أو تصديره إلى أسواق خارجية بينها دول الخليج وبعض الأسواق التي تشهد طلبًا من الجاليات العربية.

محطات فلترة المياه في القنيطرة.. استثمار خاص وشروط لحماية المخزون الجوفي

آلة في إحدى منشآت تعبئة مياه الشرب بمحافظة القنيطرة – 10 تموز 2026 (عنب بلدي/عبد الله الوني)

القنيطرة – عبد الله الوني

مع تزايد الحاجة إلى مياه الشرب النقية، خاصة في ظل الظروف الراهنة، أصبحت إقامة منشآت "فلترة المياه" وتعبئتها ضرورة ملحة لتلبية احتياجات السوق في محافظة القنيطرة، جنوبي سوريا، وضمان توفر مياه صحية للمواطنين.

وفي هذا السياق، يُطرح تساؤل حول إمكانية تهديد الإقبال المتزايد على حفر الآبار مستقبل المياه الجوفية، إذا لم تتم عملية تنظيم حفر الآبار واستخراج المياه بشكل صارم، لضمان استدامة الموارد المائية وعدم استنزاف هذا الخزان الجوفي الاستراتيجي.

تستعرض عنب بلدي في هذا التقرير، آلية ترخيص منشآت "فلترة المياه" من قبل الجهات الخاصة، وفق معايير تضمن السلامة المائية في المنطقة.

فتح الباب أمام القطاع الخاص

مدير صناعة القنيطرة، نصر الحلبي، قال في تصريح لعنب بلدي، إنه تمت الموافقة على إقامة منشآت "فلترة المياه" عبر القطاع الخاص بموجب كتاب وزارة الاقتصاد والصناعة رقم "878" بتاريخ 22 من أيار 2025.

وبناء عليه، تقدم عدد من الراغبين بإقامة هذه المشاريع في جميع مديريات الصناعة السورية.

وتشهد القنيطرة إقبالًا كبيرًا، وفق الحلبي، حيث تم تحديد الأماكن المسموح بإقامة منشآت صناعية من هذا النوع من قبل إدارة الموارد المائية في وزارة الطاقة.

وأضاف الحلبي أنه سابقًا كانت صناعة "فلترة المياه" محصورة في القطاع العام وكانت هناك فقط أربع منشآت على مستوى سوريا.

بعد سقوط النظام، سمحت وزارة الاقتصاد والصناعة بإقامة منشآت للقطاع الخاص في هذا المجال، وذلك لحاجة السوق إلى هذا المنتج، لأن منشآت القطاع العام لا تغطي حاجة السوق.

وتعتبر القنيطرة من المحافظات الغنية بالمياه العذبة والصالحة للشرب ولا يوجد فيها ملوثات تؤثر على جودة المياه.

آلية الترخيص والإجراءات

بموجب التعليمات، يتم تقديم الطلب إلى مديرية صناعة القنيطرة، التي تحيله إلى مديرية الموارد المائية بعد استكمال الوثائق المطلوبة بما يخص العقار والمكان، وبعدها تتم إحالة الدراسة إلى وزارة الطاقة لإقرار المشروع أو رفضه وفق التعليمات الناظمة لذلك، وفق الحلبي.

بعد الحصول على موافقة وزارة الطاقة، يتم منح المستثمر القرار الصناعي من مديرية الصناعة إيذانًا بالبدء بالمشروع. وبالنسبة لهذا النوع من المشاريع، تعتبر وزارة الطاقة عبر إدارة الموارد المائية الجهة الأساسية في تحديد أماكن الاستثمار بحسب وفرة المياه.

وتمنح المحافظة، بدورها، الترخيص الإداري لهذا المكان أو الموقع وفق شروط الإدارة المحلية.

48 طلبًا وخمس موافقات

بلغ عدد طلبات إقامة منشآت "فلترة المياه" في محافظة القنيطرة 48 طلبًا، وافقت إدارة الموارد المائية على خمسة منها.

وهذه المنشآت قيد الترخيص الإداري حاليًا، وبدأ بعضها أيضًا تجهيز الآلات وخلال فترة قصيرة ستدخل الخدمة.

كما يتم العمل حاليًا على دراسة 25 طلبًا لحفر آبار في القنيطرة، وإقامة منشآت من نفخ العبوة إلى التعبئة.

وبعد حصول المستثمر على الموافقة المحلية والقرار الصناعي تحدد مديرية الصناعة الاشتراطات الفنية والصحية اللازمة بالنسبة للآلات والطاقة الإنتاجية. ويجب أن تكون الآلات أوتوماتيكية بالكامل، من مرحلة نفخ العبوة إلى مرحلة التعبئة.

وتختلف خطوط التعبئة بحسب رغبة المستثمر، فبعض المستثمرين ينتجون عبوات صغيرة وبعضهم الآخر ينتجون عبوات كبيرة بحسب السوق والجدوى الاقتصادية للمستثمر، كما تخضع عملية الإنتاج للمواصفات القياسية السورية.

وأضاف الحلبي أن مديرية الصناعة لا تمنح الترخيص الصناعي حتى يبدأ المستثمر بالإنتاج التجريبي، ويتم الكشف على المنشأة والآلات والمنتج وإرسالها إلى مختبرات الأبحاث الصناعية في وزارة الاقتصاد والصناعة، وتحليل النتيجة وفق المواصفات القياسية السورية، وبعدها، يمنح المستثمر الترخيص إذا كان المنتج مطابقًا.

كما يشترط لكل منشأة وجود مختبرات جرثومية، بحسب الحلبي، مشيرًا إلى وجود إشراف دوري، بالإضافة إلى تعهد من قبل الصناعي بالمباشرة بالعمل خلال شهرين أو الوقوع تحت طائلة إلغاء القرار.

خريطة الشروط الجغرافية لترخيص الآبار

مدير الموارد المائية في القنيطرة، بسام الشمالي، أوضح لعنب بلدي آلية منح ترخيص بئر لتخديم هذه المنشآت، وذلك وفقًا لشروط محددة هي:

- يُعد المنشأة عن آبار مؤسسة مياه الشرب لمسافة كيلومتر واحد.
- أن تقع المنشأة في المنطقة المسموح الحفر فيها، وهي منطقة خط وقف إطلاق النار، وتسمى أيضًا المنطقة "أ" أو ما يُعرف بالمنطقة العازلة.
- أن تقع المنشأة خارج المخططات التنظيمية للبلدات والقرى وخارج المنطقة "أ"، وإلا يمنع الترخيص منعًا باتًا.

وقال الشمالي، إنه إذا تحققت الشروط يتم إرسال إضبارة المستثمر إلى الإدارة في الهيئة العامة للموارد المائية بدمشق، ووزارة الطاقة، للحصول على موافقة ترخيص البئر.

وبعد ذلك، يتم إرسال الرخصة إلى مديرية الصناعة لاستكمال إجراءات ترخيص المنشأة.

سوق "باب سريجة" بدمشق يشتكي التلوث والبنية التحتية

دمشق – غنى جير

يشكل سوق "باب سريجة" أحد أبرز الأسواق الشعبية في دمشق، ويستقطب يوميًا أعدادًا كبيرة من المتسوقين بفضل تنوع بضائعه التي تشمل المواد الغذائية والتوابل واللحوم والمخللات والحلويات. إلا أن هذا السوق، الذي يُعد وجهة تجارية مهمة في العاصمة، يواجه تحديات عديدة انعكست على واقع الحركة التجارية وبيئة التسوق، وسط مطالبات بمعالجة مشكلات البنية التحتية.

رصدت عنب بلدي واقع السوق ميدانيًا، حيث أظهرت الجولة تراجعًا ملحوظًا في مستوى البنية التحتية والخدمات، وبدا السوق في حالة متردية، مع تضرر أجزاء من الأرضية، ما يعوق حركة المتسوقين وأصحاب المحال ويؤثر سلبًا في الحركة التجارية.

كما لوحظ انتشار روائح كريهة في عدد من أجزاء السوق، في ظل مشكلات تعانيها شبكة الصرف الصحي، إلى جانب وجود محال لبيع اللحوم داخل السوق.

واقع متدهور

تفاوتت آراء الباعة بشأن مستوى بعض الخدمات، ولا سيما المياه والكهرباء، وأجمع عدد منهم على أن معالجة مشكلات الصرف الصحي وإعادة تأهيل البنية التحتية تمثلان أولوية ملحة لتحسين واقع السوق.

قال "أبو راشد"، وهو بائع يعمل في السوق منذ نحو 40 عامًا، إن واقع السوق يشهد استقرارًا نسبيًا من ناحية الخدمات والبنية التحتية، مشيرًا إلى أن الجهات المعنية تتعامل بسرعة مع أي أعطال أو مشكلات طارئة، وأن ورشات الصيانة تتدخل بشكل فوري عند حدوث أي خلل.

من جانبه، وصف البائع محمد تقوى واقع البنية التحتية في السوق بأنه متدهور، معتبرًا أن مشكلات الصرف الصحي ومياه الشرب تمثل أبرز التحديات التي تواجه أصحاب المحال.

وأشار إلى أن أعمال صيانة نُفذت قبل نحو عام على شبكة الصرف الصحي، تضمنت تركيب أنابيب جديدة، إلا أن المحال التجارية، بحسب قوله، لم تُربط بهذه الشبكة، ما أدى إلى استمرار تسرب مياه الصرف الصحي تحت الأرض دون معالجة جذرية.

وذكر أن مياه الشرب الواصلة عبر الشبكة الرئيسة غير صالحة للاستهلاك، مرجعًا ذلك إلى تلوثها واختلاطها بمياه الصرف الصحي، الأمر الذي يدفع أصحاب المحال وسكان المنطقة إلى الاعتماد على شراء مياه الشرب المعبأة.

وفيما يتعلق بالنظافة، وصف واقعها بأنه غير مرض، موضحًا أنه رغم مرور آليات النظافة التابعة للمحافظة، فإن ترك بعض البائعين للنفايات بعد إغلاق محالهم يؤدي إلى تراكمها.

بدوره، هشام، وهو أحد البائعين في السوق، قال إن خدمة الكهرباء شهدت تحسنًا ملحوظًا، وأشار إلى أن خدمة المياه مستقرة نسبيًا.

ونفى وجود اختلاط بين مياه الشرب ومياه الصرف الصحي في المنطقة، مؤكدًا أن المياه التي تصل إلى محله صالحة للاستخدام المباشر، وأن أي مشكلات قد تواجه بعض المشتركين لا تعكس واقع شبكة المياه بشكل عام، على حد تعبيره.

وفي المقابل، أشار هشام إلى أن شبكة الصرف الصحي لا تزال تمثل مصدرًا رئيسًا للمعاناة بسبب الروائح الكريهة المنبعثة منها، والتي قال إنها تؤثر سلبًا في أصحاب المحال والزوار.

ودعا الجهات المعنية إلى التدخل العاجل لمعالجة مشكلات الصرف الصحي وإيجاد حلول جذرية للروائح المنبعثة منه، كما اقترح إعادة تنظيم السوق عبر تخصيص موقع مستقل لمحال بيع اللحوم، بما يضمن الفصل بين الأنشطة التجارية المختلفة.

لا تعليق من محافظة دمشق

تواصلت عنب بلدي مع محافظة دمشق للاستفسار عن تقييمها لواقع الخدمات في سوق "باب سريجة"، والإجراءات المتخذة لمعالجة الروائح الكريهة، وخططها لإعادة تأهيل السوق وإعادة تنظيم الأنشطة التجارية، إلا أنها لم تتلقَّ أي رد حتى وقت نشر هذا التقرير.

ومع استمرار التحديات الخدمية التي يعاني منها السوق، تبرز الحاجة إلى حلول مستدامة تعيد تأهيل بنيته التحتية، ولا سيما شبكة الصرف الصحي، بما يسهم في تحسين بيئة العمل والتسوق، وتعزيز الإقبال عليه، والحفاظ على مكانة سوق "باب سريجة" كأحد أبرز الأسواق الشعبية والتجارية في العاصمة دمشق.

سوق باب سريجة الذي يعد من أبرز الأسواق الشعبية في مدينة دمشق – 13 تموز 2026 (عنب بلدي)

المديرية": جولات تفتيشية وفصل مخالفين

مواطنون يشتكون "فساد" موظفي النقل في حماة

عنب بلدي – حماة

يواجه المواطنون في مديرية نقل حماة أزمة حادة تتجاوز تعقيد الإجراءات إلى ما يصفه بعضهم بأنه "فساد يمارس جهارًا"، حيث تحولت المعاملات الحكومية إلى دوامة من البطء والابتزاز، يدفع فيها المراجعون رشى تصل إلى 50 دولارًا لتجاوز الروتين والتعطيل، وسط اتهامات بإبقاء كوادر قديمة متورطة في شبكات فساد.

في المقابل، تكشف مديرية النقل عن تنفيذ أكثر من 20 جولة تفتيشية مفاجئة، أسفرت عن إحالة خمسة موظفين إلى التحقيق، وتؤكد تبني سياسة "عدم التهاون" لاجتثاث الفساد.

30 دولارًا ثمن المعاملة

دجانة مغمومة، مراجع في مديرية نقل حماة، قال لعنب بلدي، إن الأزمة لا تقتصر على تعقيد الإجراءات، بل تتعداها إلى البطء الشديد في المتابعة، إذ يستغرق استخراج لوحة مركبة من قسم البريد أكثر من أسبوع دون جدوى.

وأضاف دجانة أنه في ظل هذه المماطلة يبرز دور معقبي المعاملات كحلقة وصل لتكريس الفساد، حيث أصبحت الرشوة "تُدفع جهارًا وبشكل شبه منظم"، ورغم أن الموظف لا يطلب المال بشكل مباشر، فإن المراجعين يضطرون لدفعه عبر هؤلاء المعقبين لتسيير أمورهم، لقاء مبالغ تصل إلى 30 دولارًا عن كل معاملة، فقط لتجاوز الروتين والتعطيل.

رسوب متعمد.. طوابير تحت الشمس

من جانبه، روى محمود الكدرو، وهو أيضًا مراجع في المديرية، تجربته، قائلًا لعنب بلدي، إن المواطن يدخل لتسيير المعاملات الحكومية فتبدأ دوامة من التعقيد والابتزاز.

وأضاف محمود أنه في فحص السيارات، "يُرسب المراقبون المركبة في الفحص الفني عمدًا مرتين متتاليتين لأسباب واهية"، ويكمن الحل المباشر والوحيد في "دفع رشوة بـ50 دولارًا" ليتم تجاوز العطل فورًا وتنجح المعاملة في لحظة واحدة، واصفًا إياها بـ"الشبكة الفاسدة"، فحتى تقديم الشكاوى لا يجدي نفعًا.

وتحدث محمود عن معاناة أخرى، حيث يقف المواطن تحت الشمس الحارقة لثماني ساعات متواصلة أمام طوابير لا تتوقف، ليُفاجأ في النهاية بذريعة "توقف السيستم"، مؤكدًا أنه خاض هذه التجربة متنقلًا لأيام بين براءة الذمة والتأمين وفحص المحرك، وسط محسوبيات وأشخاص يتدفقون إلى الداخل دون دور، حتى استنزف وقته وماله لمجرد استخراج ورقة رسمية.

المشكلة، برأي محمود، تكمن في الإبقاء على الكوادر القديمة التي اعتادت الفساد في مؤسسات الدولة، مؤكدًا أنه لن يتغير شيء طالما أن الموظفين "الفاسدين" لا يزالون في مناصبهم.

20 جولة.. وخمسة موظفين محالون للتحقيق

مدير النقل في حماة، علاء الدين بركات، كشف، في تصريح لعنب بلدي، عن سلسلة إجراءات رقابية تنفذها المديرية، موضحًا أن الأهداف الأساسية للجولات التفقدية المفاجئة تتلخص في ثلاثة محاور رئيسة:

- مراقبة تنظيم سير العمل في جميع الدوائر.
- محاربة أي شكل من أشكال الفساد الإداري أو المالي.
- القضاء على مظاهر المحسوبية والواسطة التي قد تؤثر سلبًا على جودة الخدمات.

وأوضح بركات أن هذه الجولات تأتي في إطار خطة رقابية دورية ومنهجية لتعزيز الشفافية، كما أنها تستجيب للشكاوى والملاحظات التي ترد من المواطنين، لتكون الرقابة شاملة ومبنية على مؤشرات حقيقية من الميدان.

وبشأن عدد الجولات التي تم تنفيذها، قال بركات، إن المديرية نفذت أكثر من 20 جولة تفقدية مفاجئة حتى الآن، وقد شملت جميع الدوائر الفرعية التابعة للمديرية دون استثناء، بدءًا من دوائر المرور والترخيص، مرورًا بإدارة النقل الداخلي والخارجي، وصولًا إلى الأقسام الخدمية الأخرى، بهدف تحقيق تغطية رقابية شاملة لكامل مفاصل العمل.

مخالفات وإحالات للقضاء وتحذيرات من التهاون

حول حصيلة هذه الجولات، كشف بركات أنها أسفرت عن رصد أكثر من عشر مخالفات إدارية وقانونية، تنوعت طبيعتها بين طلب مبالغ مالية خارج الأطر والقنوات القانونية المعتمدة، وحالات من الإهمال الوظيفي والتسويف في إنجاز معاملات المواطنين، وقد تم حصر هذه المخالفات وتصنيفها بدقة لتحديد الأنماط الأكثر شيوعًا، مما يساعد في وضع حلول جذرية لها.

وأكد بركات أن المديرية اتخذت إجراءات رادعة ومتدرجة بحق المخالفين، بدأت بكف اليد ومنعهم مؤقتًا من ممارسة مهامهم الوظيفية لحين الانتهاء من التحقيقات، ومن ثم تمت إحالتهم جميعًا إلى الجهات الرقابية المختصة للتحقيق معهم بتهمة ارتكاب مخالفات جسيمة، مشيرًا إلى أن عدد العاملين الذين شملتهم هذه الإجراءات حتى الآن بلغ خمسة موظفين.

وشدد على أن المديرية لن تتهاون مع أي مقصر أو مخالف، موضحًا أنه لم تقتصر العقوبات على الجانب الإداري فقط، بل تمت إحالة بعض المخالفين إلى القضاء نظرًا إلى خطورة ما نُسب إليهم من أفعال قد تشكل جرائم يعاقب عليها القانون، بينما اقتصرت العقوبات بحق آخرين على الجانب الإداري والتأديبي وفقًا لخطورة كل حالة.

آليات رقابية وقنوات شكاوى ورسالة إلى المواطنين

عن آلية التحقق من صحة شبهات الفساد، أوضح بركات أنها تقوم على مراجعة جميع المعاملات الورقية والإلكترونية المرتبطة بالشبهة المطروحة، والتدقيق في مراحل إنجازها، إضافة إلى التحقيق المباشر مع الموظفين المعنيين والاستماع إلى أقوالهم، والاستعانة بتقارير الرقابة الداخلية، مع دراسة إمكانية تعزيز هذه الآليات بوسائل تقنية وفنية أكثر تطورًا لضمان دقة الرصد والتحقيق.

وكشف أن المديرية تتبنى سياسة عدم التهاون لضمان عدم تكرار هذه المخالفات في المستقبل، عبر إنزال أشد العقوبات بحق كل من يثبت تورطه لتكون رادعة لغيره، إلى جانب خطة وقائية متكاملة تشمل تدريب الكادر الوظيفي على قيم النزاهة والشفافية وأخلاقيات الوظيفة العامة، وتفعيل نظام الشكاوى الموجود، واستمرار عمل دائرة الرقابة الداخلية في المراقبة والتدقيق الدوري.

وبخصوص قنوات تلقي الشكاوى، أوضح بركات أنها متاحة للمواطنين عبر أكثر من وسيلة، سواء بالتوجه إلى إدارة المديرية مباشرة، أو عبر الأرقام الساخنة المخصصة لذلك، مع دراسة إمكانية إضافة تطبيق إلكتروني أو بريد إلكتروني لتسهيل عملية الإبلاغ، مؤكدًا أن المديرية تعمل على معالجة الشكاوى بشكل يومي وفوري.

وأكد بركات أنه تم رصد أكثر من حالة تعامل بين بعض المخلصين أو المتابعين المعروفين بالوسطاء والسماسرة وبعض الموظفين، ويتم التعامل مع هذه الحالات بكل حزم، عبر فتح تحقيق فوري مع كل الأطراف المشتبه بهم من موظفين ومتعاملين خارجيين، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من تثبت إدانته، إضافة إلى إحالة الموضوع إلى الجهات الأمنية المختصة لتعقب هؤلاء المتلاعبين.

ووجه بركات رسالة إلى المواطنين الذين قد يواجهون أي طلب لمبالغ مالية غير قانونية، قائلًا إن المعاملات القانونية لها رسومها المحددة بوضوح والإيصالات الرسمية هي الضمانة الوحيدة، داعيًا إلى عدم دفع أي مبلغ تحت أي ذريعة خارج الإطار القانوني الرسمي، والتواصل فورًا مع إدارة المديرية أو عبر قنوات الشكاوى المعلنة وتقديم الشكوى بكل تفاصيلها، مؤكدًا أن التعاون مع المديرية هو السبيل الوحيد لكشف الفاسدين وتخليص المؤسسات منهم.

تحدي الصمت ورهان على ثقة المواطن

أقر بركات بأن التحدي الأكبر والأصعب الذي تواجهه المديرية في هذا المجال، هو عدم تجاوب بعض المواطنين الذين يتعرضون لممارسات غير قانونية، سواء بدافع الخوف من الإجراءات أو عدم الثقة، أو أحيانًا لأنهم مستفيدون من هذه الممارسات.

وأشار إلى أن المديرية تعمل على التغلب على ذلك من خلال تعزيز ثقة المواطن بمؤسساته عبر الشفافية في التعامل والنتائج، وضمان السرية التامة للمبلغين، إضافة إلى تبسيط إجراءات تقديم الشكوى وحماية من يتعاون من أي مساءلة، ليكون المواطن شريكًا أساسيًا في عملية الرقابة ومكافحة الفساد.

تدريب معلمي الحسكة بالشراكة بين التربية ويونيسف

هـل يكفـي؟

تدريب المعلمين في مدينة الحسكة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) – 12 تموز 2026 (عنب بلدي)

الحسكة – محمد جفال

تواصل مديرية التربية والتعليم في محافظة الحسكة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، تنفيذ سلسلة الدورات التدريبية المخصصة لتأهيل الكوادر التعليمية، ضمن برنامج "بناء قدرات المعلمين" الذي انطلق في نيسان الماضي، استعدادًا للعام الدراسي الجديد، في مسعى لتعزيز مهارات المعلمين ورفع جودة العملية التعليمية في المحافظة.

وتمثل الدورة التي افتتحت بمدينة الشدادي، في 19 من تموز الحالي، أحدث محطات البرنامج التدريبي، إذ يشارك فيها 125 معلمًا ومعلمة من مختلف مدارس المنطقة، فيما أكدت مديرية التربية والتعليم استمرار تنفيذ الدورات تباعًا في مناطق أخرى من المحافظة، بما يتيح تدريب أعداد إضافية من الكوادر التعليمية.

ويأتي استمرار هذه الدورات في وقت يواجه فيه قطاع التعليم بمحافظة الحسكة تحديات تتعلق بواقع المدارس والإمكانات المتاحة، ما يدفع الجهات التربوية إلى التركيز على تطوير مهارات المعلمين بوصفهم أحد أهم عناصر العملية التعليمية.

تأهيل المعلمين قبل العام الدراسي

بحسب مديرية التربية والتعليم في الحسكة، تهدف الدورة إلى تطوير قدرات المعلمين في تطبيق استراتيجيات التعلم النشط داخل الغرف الصفية، إلى جانب تعزيز مهاراتهم في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلبة، بما يساعد على إيجاد بيئة تعليمية أكثر أمانًا وتحفيزًا، ويسهم في تحسين جودة التعليم.

ويتضمن البرنامج جلسات تدريبية نظرية وعملية يشرف عليها مدربون مختصون، تركز على أساليب التعلم الحديثة، وإدارة الصف، وتنشيط مشاركة الطلبة، وآليات التعامل مع التحديات النفسية والاجتماعية التي قد يواجهونها، إضافة إلى تدريب المشاركين على تصميم أنشطة تعليمية تشجع التفكير والمشاركة بدلًا من الاعتماد على التلقين.

وأكد القائمون على البرنامج أن هذه الدورات تأتي في إطار التعاون المستمر بين مديرية التربية والتعليم في الحسكة ومنظمة "يونيسف"، الهادف إلى بناء قدرات الكوادر التعليمية وتطوير الممارسات التربوية بما ينعكس على مستوى التحصيل الدراسي للطلاب.

كما أشار المجمع التربوي إلى أن دورة جديدة ستنطلق الأسبوع المقبل ضمن البرنامج نفسه، في تأكيد على استمرار الخطة التدريبية وعدم اقتصارها على منطقة الشدادي.

برنامج بدأ في نيسان

لا تعد دورة الشدادي برنامجًا منفصلًا، وإنما تأتي ضمن سلسلة بدأت في 11 من نيسان الماضي، عندما أطلقت مديرية التربية والتعليم، بالتعاون مع "يونيسف"، برنامج "بناء قدرات المعلمين" في مختلف مناطق المحافظة. ووفق مديرية التربية والتعليم، تستمر كل دورة خمسة أيام، وتتضمن محاور رئيسة تشمل التعلم النشط والإدارة الصفية والدعم النفسي والتعامل مع صعوبات التعلم، وهي موضوعات ترى المديرية أنها تشكل أساسًا لتطوير الأداء التعليمي داخل الصفوف.

مدير التربية والتعليم في الحسكة، عدنان البري، قال في تصريحات سابقة، إن البرنامج يستهدف تدريب نحو 2000 معلم ومعلمة في مدينتي الحسكة والقامشلي، قبل الانتقال إلى مرحلة جديدة بالأعداد نفسها، بما يوسع قاعدة المستفيدين من التدريب خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن البرنامج يأتي ضمن خطة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة "يونيسف"، تستهدف دعم الكوادر التعليمية وتحسين جودة التعليم في المحافظة.

وفي 12 من تموز الحالي، افتتحت المديرية دورة تدريبية أخرى بمدينة الحسكة، استهدفت 35 معلمًا ومعلمة، وركزت على الدعم النفسي والتعلم النشط، قبل أن تنتقل أحدث مراحل البرنامج إلى مدينة الشدادي، مع استمرار تنفيذ الدورات في مناطق أخرى.

كيف يُختار المشاركون؟

بحسب ما أفاد به معلمون عنب بلدي، فإن الدورة الحالية مدفوعة الأجر من قبل منظمة "يونيسف"، وهو ما شجع عددًا من المعلمين على التسجيل، في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشها العاملون في القطاع التعليمي.

وقال المعلم محمد معيوف، إن إدارات المدارس طلبت من كوادرها ترشيح عدد من المعلمين للمشاركة في الدورات، موضحًا أن الراغبين سجلوا أسماءهم لدى إدارات المدارس.

وأضاف أن الجهات المشرفة عادت لاحقًا وطلبت ترشيح معلمين إضافيين بعد وجود شواغر، وهو ما أتاح الفرصة أمام عدد أكبر من الكوادر للمشاركة، على أن تستمر العملية مع انطلاق المراحل المقبلة من البرنامج.

ويرى معلمون أن إشراف "يونيسف" على البرنامج وفر بيئة تدريبية منظمة، مع اعتماد الجانب العملي إلى جانب المحاضرات النظرية، الأمر الذي ساعد على زيادة الاستفادة من محتوى الدورة.

معلمون: التدريب ينعكس على الطالب أولًا

المعلم سامي الحمد، وهو أحد المشاركين في البرنامج، قال إن الدورة جاءت في توقيت مناسب قبل بدء العام الدراسي، مضيفًا أن المعلمين بحاجة باستمرار إلى تطوير أدواتهم التعليمية بما ينسجم مع الأساليب الحديثة في التدريس.

وأوضح لعنب بلدي أن أكثر ما استفاد منه هو التعرف إلى آليات التعلم النشط التي تحول الطالب من متلق للمعلومة إلى عنصر فاعل داخل الصف، إلى جانب تطبيق أنشطة تساعد على تنمية التفكير والعمل الجماعي.

وأضاف أن الجانب العملي كان الأكثر فائدة، لأنه أتاح للمعلمين تجربة الأساليب الجديدة داخل مجموعات تدريبية تحاكي الواقع الصفي.

من جهتها، قالت المعلمة نور العبد، إن محور الدعم النفسي والاجتماعي كان من أبرز محاور الدورة، خاصة في ظل حاجة كثير من الطلبة إلى بيئة مدرسية تساعدهم على تجاوز الضغوط النفسية التي خلفتها سنوات النزاع.

وأضافت أن التدريب ركز على كيفية التعامل مع الطالب الذي يعاني صعوبات نفسية أو اجتماعية، وآليات تعزيز الثقة بالنفس داخل الصف، إلى جانب أساليب تشجيع المشاركة وعدم اقتصار الدرس على التلقين.

أما المعلم فارس المحمد فقال إن الدورة قدمت أدوات عملية يمكن تطبيقها مباشرة داخل الصفوف، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الوقت، وتنظيم الأنشطة الصفية، والتعامل مع الفروق الفردية بين الطلاب.

وأضاف أن التدريب لم يقتصر على الجوانب النظرية، بل تضمن تمارين تطبيقية ونقاشات بين المعلمين، ما أتاح تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المختلفة.

ويرى أن استمرار البرنامج في مختلف مناطق المحافظة سيتيح الفرصة أمام أعداد أكبر من المعلمين لاكتساب المهارات نفسها، وهو ما سينعكس على مستوى التعليم بصورة عامة.

أكثر من تطوير مهارات

رغم الترحيب الواسع بالدورات، يرى عدد من المعلمين أن نجاحها يرتبط أيضًا بقدرة المدارس على توفير بيئة مناسبة لتطبيق ما يتعلمونه خلال التدريب.

وأشاروا إلى أن استراتيجيات التعلم النشط تحتاج إلى وسائل تعليمية وتجهيزات صفية مناسبة، إضافة إلى أعداد طلاب تسمح بتنفيذ الأنشطة التعليمية بصورة فعالة، وهو ما لا يتوفر في جميع المدارس.

كما يطالب معلمون باستمرار هذه البرامج بصورة دورية، وعدم اقتصارها على مرحلة واحدة، مع توسيعها لتشمل جميع الكوادر التعليمية، واعتماد معايير واضحة في اختيار المشاركين، بما يضمن وصول التدريب إلى أكبر عدد ممكن من العاملين في القطاع.

ويرى المشاركون أن البرامج التدريبية تشكل خطوة مهمة في تطوير الأداء المهني للمعلمين، لكنها تحتاج إلى أن تترافق مع تحسين واقع المدارس، وتأمين الوسائل التعليمية، وتوفير بيئة عمل مستقرة تساعد على تحويل المهارات المكتسبة إلى ممارسات يومية داخل الغرف الصفية.

وفي ظل استمرار البرنامج واتساع نطاقه ليشمل مناطق جديدة في محافظة الحسكة، تراهن مديرية التربية والتعليم، بالتعاون مع "يونيسف"، على أن يسهم تدريب آلاف المعلمين في تعزيز جودة التعليم، وتهيئة المدارس لاستقبال العام الدراسي المقبل بكوادر أكثر جاهزية، في وقت يؤكد فيه المعلمون أن الاستثمار في تأهيل المعلم يظل من أهم عوامل تطوير العملية التعليمية، متى ما اقترن بتحسين البيئة المدرسية وتوفير الإمكانات اللازمة لإنجاحها.

سوريون أمام مبنى مديرية النقل في حماة يتطرون دورهم لإنهاء معاملاتهم – 23 شباط 2026 (مديرية النقل في حماة)

صحافة السلام لمن لا يريدون السلام لسبب ما

علي عيد

لا أستغرب حين يكتب خبير أو صحفي أو أكاديمي متخصص في صحافة السلام، فيرد عليه شخص متعلم بعبارة "لا تصالح ولو قيل رأس برأس".

صحافة السلام هي النقيض التام لصحافة الحرب، وليست لكل الأطراف مصلحة في واحدة من "الصحافتين"، لكن المجتمع ككل هو صاحب المصلحة، وهذا وفق معايير تستند إلى تجارب التاريخ، وإرشادات ونصائح المنظمات الدولية المعنية والمتخصصة.

أول ما يمكن استخلاصه من دروس صحافة السلام هو أنها تتطلب صبرًا وفهمًا لطبيعة التناقضات في المجتمع، ومصالح مختلف الأطراف في البيئات التي تشهد نزاعًا على خلفية سياسية أو اقتصادية أو عرقية، أو غيرها من التناقضات.

وما ينطبق على سوريا اليوم لا يخصها وحدها، إذ أشارت دراسة "مسارات السلام" 2018، إلى أن البلدان المتضررة من الصراع والعنف ستضم نحو نصف سكان العالم بحلول عام 2030، ما يعني أن الحرب قائمة ما لم تمنعها إرادة السلام، وأن ضحاياها يزدادون، وفي هذا دلالة على أثرها وأثر إعلامها السلبي على البشرية.

كما تشير الدراسة الصادرة بشكل مشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحركات السكان، وتغير المناخ، وهي عوامل تخلق مخاطر مشتركة يجب إدارتها على المستويين الوطني والدولي.

صحافة السلام لا تعني بأي شكل من الأشكال تشجيع الإفلات من العقاب أو التعدي على حقوق الضحايا، ولا التوقف عن تحقيق العدالة، بل إن تلك المبادئ هي جزء أصيل من صحافة السلام، إلا أن السؤال: كيف ننتج صحافة حساسة للنزاعات دون تغذية النزاعات نفسها ودون هضم لحقوق الضحايا أو المتضررين.

بناء على ما سبق، يؤكد متخصصون، كما جاء في منصة "مبادرة منع الحروب" (War Prevention Initiative) أن الجهات الفاعلة في السلام يجب أن تلتزم بمبدأ "عدم الإضرار" عند أي إجراء أو تدخل في النزاع، والسعي إلى "تجنب الآثار السلبية أو التخفيف من حدتها".

ويعترف الباحثون بافتراض مفاده: "حتى مبادرات بناء السلام الحسنة النية يمكن أن تكون لها عواقب سلبية، وإن كانت غير مقصودة".

وتتلخص العواقب في:

- تفاقم الانقسامات بين جماعات الصراع.
- تزايد الخطر على المشاركين في أنشطة السلام.
- تعزيز العنف الهيكلي أو العلني.
- إشغال الموارد البشرية والمادية عن أنشطة السلام المنتجة.
- زيادة السخرية.
- تهميش السكان المحليين.

ولتجنب العواقب السلبية، هناك أسس علمية يجب اتباعها، كما يتطلب الأمر فهمًا وتفسيرًا عميقين لما يتسبب في تغذية النزاع، حتى ولو كانت النية سليمة.

مقابل صحافة السلام، على كل صحفي أن يعرف أن هناك صحافة تغذي الحرب، بعضها عن وعي، ووجود مخاطر لا يعني الانصراف عن جهود الإعلام للانتقال من الاشتباك العنيف إلى الاشتباك الإيجابي (العنف الإيجابي).

الصحافة المغذية للانقسام والحرب تعمل على ثلاثة محاور:

التصعيد قبل النزاع:

- يركز الإعلام على إبراز التوترات أو المظالم أو المنافسات، والدفع بها أمام الرأي العام.
- الاستقطاب: الانتقال إلى تقسيم المجتمع بناء على الهوية (دينية، عرقية، ثقافية-اجتماعية)، وتعزيز مفهوم "نحن/ هم".

التعبئة:

ينتقل الإعلام إلى الدفع بتحويل التناقضات التي يغذيها إلى سلوك عملي، قد يتطور إلى عنف، ويستخدم أدوات مثل:

- السيطرة على السردية وتقديم رواية تخدم الأهداف العسكرية أو السياسية.
- تقديم معلومات مضللة وبيانات كاذبة وصور مفبركة وحملات إلكترونية لإرباك المنافسين وتجنيد الحلفاء.
- التضخيم العاطفي بالتركيز على الفظائع و"عكس التهديد" أو التهديدات الوجودية لحشد الدعم العام وتبرير التصعيد.

ما بعد النزاع:

ينتقل الإعلام إلى مرحلة الاستثمار في الشك والاختلافات لأهداف قد تكون سياسية أو عسكرية.

تكون النتائج في الحصيلة على شكل ضحايا من المدنيين، أو نزاعات طويلة الأمد، وتقويض أمن المجتمع وضرب الاقتصاد.

مقابل المحاور الثلاثة، التي تعمل عليها صحافة الحرب، يمكن لصحافة السلام أن تقدم خدمة بالغة الأهمية.

قبل النزاع: تقدم الصحافة الحساسة للنزاع محتوى تفسيريًا، يحدّ من الاستقطاب ويركز على المبادرات والحلول، ويدعم التواصل بدل الانقسام.

كما تلعب وسائل الإعلام دور "الإنذار المبكر" عبر تعزيز حضور صوت السلام، والتنبيه من الآثار المترتبة عن النزاع.

التعبئة: يقدم الإعلام رواية معقولة عن الأحداث، ويبتعد عن المحتوى والمصطلحات المغذية للكراهية، ويشرح الآثار المترتبة عن العنف.

ما بعد النزاع: يذكّر باستمرار بالنتائج السلبية، دون إغراق في الألم، كما يذكّر بأن الحلول لا تأتي بالعنف، ويعمل على إبراز أصوات إيجابية، ومبادرات، ويمنع استدامة النزاع، كاشفًا عن مصالح الأطراف المتنازعة وتناقضاتها مع مصالح المجتمع والقيم الإنسانية.

أي حرب أو انقسامات لها ضريبة مؤلمة ومدمّرة، حتى ولو كانت لها مبرراتها المنطقية لدى شرائح من البشر، ما يعني أن تجنبها يجب أن يكون هدفًا إنسانيًا وقانونيًا وأخلاقيًا.

يعد الإعلام من أهم أدوات الحرب، ومهما دفعت صحافة السلام من ضرائب، إلا أنها الخيار الوحيد مقابل صحافة الحرب.. وللحديث بقية.

لنستصلح مستنقعنا بدلًا من الغوص في المستنقع اللبناني

غزوان قرنفل

ليس من الحكمة أن تبحث دولة أنهكتها الحرب عن ساحة لمعركة جديدة تخوضها نيابة عن الآخرين، وليس من الحصافة بطبيعة الحال أن تستبدل استحقاقات أزماتها الداخلية بأزمة إقليمية أكثر تعقيدًا، فسوريا التي لم تندمل جراحها بعد، ولم تنهَ آثار 14 عامًا من الصراع، ولا تزال تواجه تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية هائلة، ليست بحاجة قطعًا إلى الانخراط في صراع جديد على الأراضي اللبنانية مهما كانت الضغوط أو الإغراءات التي قد تمارَس عليها.

من الواضح تمامًا أن ضغوطًا أمريكية وإسرائيلية تمارَس على السلطة السورية بهدف دفعها لأداء دور عسكري أو أمني داخل لبنان بهدف مواجهة "حزب الله" ونزع سلاحه، أو إعادة ترتيب المشهد الأمني على الحدود السورية- اللبنانية، وسواء كانت هذه السيناريوهات قابلة للتحقق أم لا، فإن المعيار الذي ينبغي أن يحكم الموقف السوري يجب أن يكون في الإجابة عن السؤال الأساس: أين تكمن المصلحة الوطنية السورية في ذلك؟ والجواب في تقديري واضح تمامًا، فالمصلحة الوطنية السورية لا تكمن في فتح جبهة جديدة، ولا في تحويل سوريا إلى طرف مباشر في صراع لبناني داخلي أو إقليمي، ذلك أن أي انخراط من هذا القبيل لن يكون مجرد عملية عسكرية خاطفة تنتهي خلال أيام أو أسابيع، بل سيولّد صراعًا مفتوحًا تتداخل فيه الاعتبارات الطائفية والسياسية والإقليمية، ويستنزف الموارد والطاقات لعقود مقبلة.

الانزلاق إلى المستنقع اللبناني أسهل بكثير من الخروج منه، فالتوازنات اللبنانية شديدة التعقيد، وأي طرف خارجي يظن أنه قادر على حسمها بالقوة سيكتشف سريعًا أنه أصبح جزءًا من مشكلة أعقد لا جزءًا من حل مفترض، فالحروب هناك لا تنتهي بانتصار عسكري حاسم، بل دائمًا ما تتحول، بفعل وجود أطراف دولية أو إقليمية تغذيها، إلى حلقات متتابعة من العنف وردود الفعل والثأر السياسي، والسوريون الذين دفعوا أثمانًا باهظة خلال السنوات الماضية، ليسوا مجبرين على أداء تلك الجزية السياسية والعسكرية لترامب ولحكومة الاحتلال الإسرائيلي نظير تطويب الشرع رئيسًا أبديًا لسوريا، والسوريون أيضًا ليسوا مستعدين ولا مضطرين لدفع فاتورة حرب جديدة لا علاقة لها بأولوياتهم الوطنية، فالمواطن السوري الذي يعاني من تراجع مستوى المعيشة وانهيار الخدمات وتهالك البنية التحتية، لا ينتظر من دولته أن ترسل أبناءه إلى حرب جديدة، بل ينتظر منها أن تعيد بناء المساكن والمدارس والمستشفيات والاقتصاد، وأن توفر فرص العمل، وأن تعيد الثقة بين الدولة والمجتمع.

إن أخطر ما قد يحدث هو أن تتحول سوريا إلى ساحة لتقديم أوراق اعتماد سياسية لدى القوى الدولية، فلا يجوز أن يكون ثمن تحسين العلاقات مع هذه الدولة أو تلك هو دم السوريين ومستقبلهم، وإذا كان رضا الولايات المتحدة أو إسرائيل، أو أي قوة أخرى، مشروطًا بانخراط سوريا في حرب استئصال ضد طرف لبناني، وجعل الجيش السوري مجرد فرق وكتائب مرتزقة، فإن هذا ثمن لا ينبغي لأي سلطة وطنية أن تقبل بدفعه، فالدول تُقاس بقدرتها على حماية مصالح شعوبها، وليس بقدرتها على تنفيذ رغبات وسياسات الآخرين، فالسيادة تعني تمامًا القدرة على قول "لا" عندما تتعارض المطالب الخارجية مع المصالح الوطنية.

واقع الحال يقول إن لدينا من الملفات الداخلية ما يملأ سنوات من العمل الدؤوب، فاقتصادنا يحتاج إلى إنعاش، ومؤسساتنا تحتاج إلى إصلاح، وقضاؤنا يحتاج إلى تعزيز استقلاله، وإدارتنا تحتاج إلى مكافحة الفساد، ومجتمعنا يحتاج إلى مصالحة وطنية حقيقية تعالج آثار الانقسامات والجراح التي خلّفتها سنوات الحرب، وتلك التي صنعت جروحًا غائرة في الجسد على يد السلطة الجديدة، وبالتالي فإن استصلاح هذا "المستنقع" الداخلي أولى ألف مرة من الغوص في مستنقع جديد خارج الحدود، فكل ساعة تُصرف في إعادة بناء الداخل السوري هي استثمار في مستقبل البلاد، فيما كل لحظة تُهدر في نزاع خارجي تعني مزيدًا من التأخر ومزيدًا من الاستنزاف بلا طائل.

لقد دفعت المنطقة كلها ثمنًا باهظًا بسبب السياسات التي اعتقدت أن القوة العسكرية قادرة على حل الأزمات السياسية، ولم تنجح تلك المقاربة إلا في إنتاج جولات جديدة من العنف والكراهية والانقسام، وليس من مصلحة سوريا أن تعيد إنتاج التجارب نفسها بينما هي بأمس الحاجة إلى مرحلة من الهدوء والاستقرار وإعادة البناء.

ما يحتاج إليه السوريون اليوم سلطة تنصرف إلى تجفيف واستصلاح مستنقعها وإصلاح بيتها الداخلي، وإلى مشروع وطني يغذي الأمل بالمستقبل، لا إلى مشروع عسكري يفتح أبواب المجهول عليهم، لأن العمل على بناء مجتمع متماسك واقتصاد منتج ومؤسسات تمتثل للقانون وخدمة مصالح المواطن، هو أولوية السوريين جميعًا، وليس دفع جزية التحرير نيابة عن السلطة لترامب ونتنياهو من دماء أبنائهم.

عنب بلدي
ملف العدد 753
الأحد 26 تموز / يوليو 2026

إعداد:
وسيم العدوي
ركان الخضر
آلاء شعبو

أكثر من 37 ألف عقار.. كيف تدار؟

"الأوقاف" تفتح صندوق أملاكها المنهوبة

طفا ملف الوقف في سوريا على السطح ليحتل مساحة واسعة من النقاشات العامة والتحليلات عبر وسائل الإعلام، في ظل التصريحات الواردة من مسؤولي وزارة الأوقاف السورية عن خططها لاستعادة أملاك الوقف وإعادة تنظيمها، وسط اتهامات للنظام السابق بإهمال الملف واستغلاله لمصالح ضيقة لبعض المسؤولين آنذاك الذين استغلوا حالات الفساد بمؤسسات الدولة.

تصريحات "الأوقاف السورية" حول إعادة تنظيم مسألة الوقف لا تخلو من بعض التحديات المتمثلة في تدقيق سجلات عشرات آلاف العقارات الوقفية الورقية، وتحديث المنظومة القانونية التي تحكم هذا الملف، لاستعادة هذه العقارات وزيادة عائداتها الاستثمارية المتواضعة، خاصة أن أغلبيتها تندرج تحت قانون الإيجار القديم.

عنب بلدي تسلط الضوء في هذا الملف على الوقف في سوريا من خلال دراسة حجمه والتحديات القانونية التي قد تواجه الخطوات الحكومية في هذا الملف، والطرق الاقتصادية الأنجح لاستثماره وصولًا إلى تحقيق أفضل مردود يمكن تحصيله.

عناصر من وزارة الأوقاف تشكون الوقف، سابقًا، يرفعون يافطة تعلن استملاك الوقف في مدينة الرقة - 19 أيار 2026 (وزارة الأوقاف)

من العثمانيين إلى حقبة الأسد

أكثر من 37 ألف عقار

رغم قدم الأملاك الوقفية في سوريا التي تعود إلى بدايات دخول الإسلام إلى بلاد الشام، فإن مسألة توثيقها ترجع إلى حقبة السيطرة العثمانية على المنطقة، حيث دخلت آنذاك مرحلة التنظيم، من خلال تثبيتها في "حجة وقفية" تُكتب في المحاكم الشرعية بحضور القاضي والشهود، قبل تثبيتها في السجلات الرسمية. وتبرز أهمية هذه السجلات في ظل الأحاديث عن توجه وزارة الأوقاف السورية لاستعادتها من الدولة التركية، والاستعانة بها لتدقيق العقارات الوقفية للوصول إلى الأرقام الدقيقة لهذه الأملاك ومواقعها وملكيتها الأصلية.

ولم تتوقف عمليات توثيق أملاك الوقف على فترة العثمانيين، فمع دخول الفرنسيين وسيطرتهم على سوريا في عشرينيات القرن الماضي، دخلت مرحلة توثيق الوقف مرحلة جديدة مع دخول السجل العقاري، بعد صدور القرار رقم "188" لعام 1926، الذي حصر أصول الأوقاف عبر منحها قيودًا عقارية تحسم الملكية.

إلى أن الوزارة تعمل على رقمنتها على مستوى كل الجغرافيا السورية.

وأضاف أن أغلب هذه العقارات منظمة على أساس الإيجار القديم الذي يعد أقل نوع إيجار في سوريا، منوهًا إلى أن وزارة الأوقاف تعمل على تعديل هذه العقود وفق القوانين المرعية، في ظل غياب أي قانون لتعديل القوانين السابقة الناظمة لعمل الوزارة حتى الآن.

القانون "31" الناظم للاستثمارات الوقفية

يتبع ملف الوقف في سوريا حاليًا للقانون رقم "31" الصادر عام 2018 الذي ينظم عمل وزارة الأوقاف، ومن ضمنها مسألة الأملاك الوقفية، عبر منحه عددًا من المهام للمجلس المركزي الذي يترأسه وزير الأوقاف.

وتتضمن مهام المجلس المركزي للأوقاف الصلاحيات التالية:

– إقرار عقود المشاركة واستثمار الأوقاف بما يحقق أفضل العوائد الاستثمارية، والموافقة على استثمار الأوقاف المنقولة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك المساهمة في البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامي.

– وضع نظام جباية عائدات الأوقاف، وأصول استخدام الجُباة وتحديد حقوقهم وواجباتهم وعملهم لضمان حقوق الأوقاف.

– وضع الأنظمة والأسس اللازمة لاستثمار وتأجير الأوقاف وتنميتها وفق نظام البناء والتشغيل والتحويل والإعادة، ووضع دفاتر الشروط الحقوقية والفنية والمالية الخاصة باستثمار الأوقاف.

– متابعة تنفيذ العقود المبرمة مع المستثمرين للعقارات الوقفية وتصديق عقود تأجير واستثمار هذه العقارات الوقفية.

عشرات آلاف العقارات الوقفية بحاجة إلى تنظيم قانوني

في تصريحات صحفية أدلى بها عبر إحدى المنصات المحلية في آذار الماضي، كشف وزير الأوقاف السوري، محمد أبو الخير شكري، أن الوزارة تملك 37,000 عقار وقفي في سوريا، أكثر من نصفها في حلب، مشيرًا إلى أنها لم تستعد إلا 10% منها.

وتعترض استعادة العقارات الوقفية تحديات قانونية، بحسب الوزير، خاصة ما يتعلق بموضوع الإيجار القديم، ضاربًا مثالًا لبيت يعود للوقف في منطقة الشاغور بمدينة دمشق مؤجر حاليًا بـ150 ليرة سورية سنويًا، بينما إيجاره وفق الأسعار الرائجة حاليًا يتراوح بين 400 و500 دولار شهريًا، بحسب شكري.

وتعمل وزارة الأوقاف حاليًا على تعديل القانون رقم "31" الناظم لعمل الوزارة، بما يتماشى مع الأحكام الفقهية المتعلقة بالأوقاف لعرضه على مجلس الشعب لإقراره.

من جهته، قال مدير مديرية أوقاف دمشق، سامر بيرقدار، إن سجلات العقارات الوقفية موجودة في مديريات الأوقاف بشكل ورقي إلى الآن، مشيرًا إلى إخفاء ثبوتياتها وأوراقها الرسمية لتغييبها عن الأوقاف، بحسب المسؤول في وزارة الأوقاف.

ويتجاوز العدد الإجمالي الحالي للعقارات الوقفية، بعد سيطرة الحكومة على مناطق شمال شرقي سوريا، 37,000 عقار.

– التوزع الجغرافي الدقيق (من الأعلى إلى الأدنى):

1. حلب وريفها: تضم الكتلة الكبرى، إذ إن فيها أقل من نصف إجمالي العقارات بقليل (أي قرابة 17,700 إلى 18,000 عقار).

2. دمشق وريفها: تأتي في المرتبة الثانية، حيث تضم ربع العقارات الوقفية (أي قرابة 9000 عقار).

3. بقية المحافظات السورية: يتوزع عليها ما تبقى من العقارات الوقفية.

قيمة العقارات الوقفية

تتنوع العقارات الوقفية، بحسب بيرقدار، لتغطي جميع المجالات العقارية:

– عقارات تجارية: مثل المحال والأسواق والمكاتب.

– عقارات زراعية: الأراضي الصالحة للزراعة والاستثمار الزراعي.

– عقارات سكنية: شقق وبيوت.

وحول مفهوم الوقف، أوضح بيرقدار أن "الوقف في أصله يمثل أفضل وأجود ما كان يملكه الواقف من أملاك خاصة، واختار بملء إرادته أن يجعله ويحبسه في سبيل الله تعالى".

أولوية استعادة العقارات الوقفية

الوزارة لا تصنف الاستعادة بحسب نوع الأرض (سلطاني أو أميري)، قال بيرقدار، بل بحسب شرعية وضع اليد عليها، وذلك وفق الآتي:

– الأولوية الأولى والقصوى للاستعادة: هي كل ما كان مأخوذًا ومستولى عليه من قبل أتباع النظام وسماسرته الذين زوروا الأوراق الرسمية وتحايلوا على المزادات للحصول عليها بطرق غير شرعية، وكل ما يثبت أنه تحت يد هؤلاء السماسرة تعمل الوزارة جاهدة على إعادته فورًا للوقف.

– التعامل مع عامة الناس: أما ما أُخذ بحق وبطرق قانونية سليمة من قبل عوام الناس وعامة الشعب بموجب القوانين والأنظمة السابقة (دون كذب أو نصب أو احتيال أو تزوير)، فإن الوزارة لن تستعيده بل ستستمر الاتفاقيات والعقود المبرمة معهم بشكل طبيعي.

العقارات الوقفية وغايات استثماراتها

تعتمد آلية الإدارة الحالية، بحسب بيرقدار على مبدأ من أغلب العقارات الوقفية محكومة بنظام "التمديد الحكمي" للعقود، وبالتالي فهي مستمرة ومُدارة بحسب القوانين والأنظمة الجارية.

أما العقارات التي يتم وقفها حديثًا، أو تلك التي تنجح الوزارة في استعادتها من "النصابين وأتباع النظام"، بحسب وصف بيرقدار، فتتم إدارتها واستثمارها بطريقة تحقق العائد الاستثماري الأفضل الذي يعود بالنفع على شرط واقفها، وبما يتوافق تمامًا مع نيته ومصارف الوقف التي حددها في وصيته.

عوائد استثمارات الأوقاف

أشار معاون وزير الأوقاف السوري لشؤون الوقف، سامر بيرقدار، إلى أن المردود المالي العام للواردات الوقفية بدأ بالارتفاع التدريجي الملحوظ.

وتحدث عن الهدف الاستراتيجي (خطة الخمس سنوات)، إذ وضعت الوزارة خطة للوصول بعد خمس سنوات إلى الاكتفاء الذاتي الكامل لجميع موظفي الأوقاف الدينيين (إمام، خطيب، مؤذن، خادم مسجد) بحيث يتقاضى كل فرد منهم راتبًا شهريًا يعادل 100 دولار أمريكي.

والهدف الأساسي حاليًا لعمل الوزارة، بحسب بيرقدار هو تأمين الحد الأدنى من المعيشة والاكتفاء الذاتي لمن يعمل في الحقل الديني.

ويبلغ عدد هؤلاء العاملين نحو 40,000 شخص، وهذا يعني أن الوزارة بحاجة إلى 48 مليون دولار سنويًا لتغطية هذه الرواتب فقط.

الواقع المالي بين الماضي والحاضر

ارتفعت واردات الوقف الإجمالية منذ التحرير من 1.65 مليون دولار لتصل اليوم إلى سبعة ملايين دولار، وفق الأرقام التي كشفها المسؤول في الوزارة.

وانعكس هذا الارتفاع على رواتب العاملين، حيث تم رفع الرواتب من 3,000 إلى 100,000 ليرة سورية، وسيستمر الرفع بشكل تدريجي ومستمر بالتوازي مع أي زيادة تطرأ على الواردات الوقفية.

من يستثمر العقارات الوقفية ومن يرممها؟

يقوم استثمار عقارات الوقف أو ترميمها، بحسب بيرقدار على أنماط هي:

– الاستثمار التجاري والتنمية: حتى هذه اللحظة، فإن جميع المستثمرين والجهات التي ترغب في استثمار أو تنمية العقارات الوقفية هي جهات محلية سورية بنسبة 100%.

– ترميم الأوقاف الأثرية: نظرًا إلى التكلفة العالية والخبرات المطلوبة لترميم العقارات الوقفية ذات الطابع الأثري والتاريخي، فإن الجهات التي تتولى هذه المهمة هي جهات دولية تضم جمعيات ودولًا متعددة مهتمة بالتراث.

أما المستفيد الحصري فهو وزارة الأوقاف (وتحديدًا لخدمة ورعاية 17,100 مسجد من خلال دفع مستحقات الـ40,000 موظف ديني.

وتحدث بيرقدار عن فصل الكادر الإداري عن عوائد الوقف، موضحًا أن موظفي وزارة الأوقاف والمديريات التابعة لها من الإداريين (والبالغ عددهم حوالي 1,000 موظف إداري) لا يأخذون رواتبهم من عوائد الوقف، بل هم موظفو دولة رسميون يتقاضون رواتبهم الشهرية مباشرة من ميزانية الدولة العامة.

وزارتا المالية والاقتصاد خارج إدارة الوقف

الفصل التام في الطبيعة الشرعية والقانونية لأموال الوقف، وفق بيرقدار، يعود لأسباب هي:

– المال الوقفي مال خاص وليس مالًا عامًا: المال الوقفي في أصله وجوهره هو ملكية خاصة تبرع بها صاحبها (بما يقل عادة عن ثلث أملاكه) كصدقة جارية في سبيل الله ليضمن استمرار الأجر والثواب له بعد مماته، فهو تطبيق عملي للوصية الشرعية الدينية، وبالتالي لا يجوز للدولة معاملته كمال عام.

– شرط الواقف مقدّس شرعًا وقانونًا: يجب أن تُصرف عوائد الوقف بدقة بالغة وفقًا للجهة والمصارف التي اشترطها الواقف في وصيته، ولا يحق لأي جهة حكومية (كالمالية أو الاقتصاد) دمج هذه الأموال بالخزينة العامة للدولة أو صرفها في مجالات عامة أخرى خارجة عن شرط الواقف.

وقال بيرقدار، إن دور الأوقاف هو الإشراف والوصاية، فالوقف يتبع لوزارة الأوقاف بموجب القوانين الصادرة منذ عام 1950 لتقوم بدور الوصي والمشرف على تطبيق شروط الواقفين وحماية أملاكهم.

وتحدث عن رؤية مستقبلية للتطوير، إذ تستعد وزارة الأوقاف لإطلاق "دبلوم المعلومات الوقف" لتدريس العلوم الشرعية والقانونية الخاصة بالأوقاف، بهدف تخريج "نُظّار للوقف" مؤهلين لإدارة هذه الأملاك الخاصة، وذلك بالتوازي مع تعديل عدد من القوانين الناظمة لهذا الشأن.

واختتم معاون وزير الأوقاف بالتأكيد على أن "المال الوقفي مال خاص يصرف بحسب شرط الواقف، ووزارة الأوقاف تشرف عليه فقط بحسب الأنظمة والقوانين المعمول بها حاليًا".

وزير الأوقاف محمد أبو الخير شكري يرافقة محافظ حلب عزام الغريب يضعان حجر الأساس للمدينة الإدارية وكليات فرع الباب في جامعة حلب على أرض وقفية – 21 تموز 2026 (وزارة الأوقاف)

نظام "متفرد" لحماية المال

ما رأي الشريعة والقانون بالعقارات الوقفية؟

قالت المحامية أمل الدباس قبلان، في حديث إلى عنب بلدي، إن نظام الوقف هو نظام إسلامي خالص، متفرد في الشريعة الإسلامية، ولم تعرفه التشريعات الأخرى بصورته الأصلية، وإنما اقتبست كثيرًا من أحكامه من الفقه الإسلامي.

ويعد الوقف من الأنظمة الراسخة في الشريعة الإسلامية، كما أخذت به العديد من التشريعات العربية، ومنها التشريع السوري والسعودي، مع اختلافات بسيطة في الفروع، وبقاء الأصول والقواعد العامة متطابقة إلى حد كبير.

تعريف الوقف والعقار الوقفي في الفقه والقانون السوري

للحديث عن العقار الوقفي، لا بد أولًا من تعريف الوقف، بحسب المحامية قبلان، مشيرة إلى أن الوقف في اللغة هو الحبس والمنع، أما في الاصطلاح الفقهي فقد تعددت تعريفاته باختلاف المذاهب الفقهية.

ومن أشهر هذه التعريفات ما جاء في المذهب الحنبلي، الذي عرّف الوقف بأنه "تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة"، وهو التعريف الذي يستند إلى حديث النبي محمد للصحابي عمر بن الخطاب عندما قال له: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها".

أما في القانون السوري فقالت المحامية قبلان، إن المشرّع أورد عدة تعريفات للوقف في عدد من التشريعات، منها قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف، إلا أن التعريف الأهم ورد في قانون الأوقاف رقم "31" لعام 2018.

ونصت المادة الأولى من هذا القانون على أن الأوقاف هي: "الأموال المنقولة وغير المنقولة المحبسة على حكم ملك الله تعالى، والمخصصة للنفع العام وفق أحكام الشريعة الإسلامية".

وأضافت أن هذا التعريف ينسجم مع الطبيعة الشرعية للوقف، ويؤكد استقلال المال الوقفي عن الملكية الخاصة، بما يحقق الغاية الأساسية من الوقف وهي دوام الانتفاع به في الأوجه التي خُصص لها.

أما تعريف العقار في القانون المدني السوري، فهو: "كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه، لا يمكن نقله دون تلف".

وبناء على كل ذلك، فإن العقار الوقفي قد يكون أرضًا أو بناء أو أي عقار ثابت بطبيعته، يخصص لتحقيق منفعة الوقف وفق أحكام الشريعة الإسلامية والقانون.

الحماية القانونية والجزائية للأموال الوقفية

قالت المحامية السورية، إن قانون الأوقاف عزز الحماية القانونية والجزائية للأموال الوقفية، من خلال النص على أحكام تتعلق بجميع صور الاعتداء التي قد تطال الوقف، سواء ارتكبها موظف عام أو أي شخص آخر، بما يحافظ على المال الوقفي ويمنع التعدي عليه.

ومن الضروري تعزيز هذه الحماية بإدخال نصوص جزائية أكثر شمولًا، تتناول مختلف صور الاعتداء على الأوقاف، بما ينسجم مع مبدأ الشرعية الجزائية، وأشارت المحامية الدباس قبلان إلى أنها تناولت هذا الموضوع ضمن رسالة الماجستير الخاصة بها بعنوان: "الحماية القانونية للأموال الوقفية"، والتي تضمنت عددًا من المقترحات التشريعية الرامية إلى تطوير منظومة حماية الوقف، مدنيًا وجزائيًا.

وترى المحامية أن أي مشروع استثماري، سواء كان بالمشاركة أو المضاربة أو غيرها من صيغ الاستثمار المشروعة، يبقى جائزًا متى كان منسجمًا مع القواعد الشرعية المنظمة لاستثمار الوقف.

ويبقى المبدأ الأساسي في استثمار الأموال الوقفية هو الحفاظ على أصل المال الوقفي وتنمية منافعه، وهو مبدأ مستقر شرعًا وقانونًا، ولا يجوز الإخلال به تحت أي ظرف.

ويقاس نجاح الاستثمار الوقفي بقدرته على تنمية "الريع" مع المحافظة على أصل الوقف وعدم تعريضه للمخاطر التي تؤدي إلى ضياعه أو انتقاصه.

"توجيه عائدات الوقف".. قرار تنظمه القوانين

المحامية قبلان قالت، طالما أن قانون الأوقاف نص على أن الأموال الوقفية "مخصصة للنفع العام"، فإن ذلك يمنح مرونة في توجيه عائداتها إلى المجالات التي تحقق المصلحة العامة، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخدمة الوطن.

وأضافت أن تحديد أوجه صرف هذه العائدات لا يخضع للاجتهاد الفردي، وإنما يعود إلى مجلس الأوقاف المركزي، باعتباره الجهة المختصة قانونًا بتنظيم أولويات الإنفاق وتوزيع الموارد الوقفية وفق أحكام القانون.

وكان المشرّع السوري موفقًا في تنظيم استثمار الأوقاف، بحسب المحامية، لأن قانون الأوقاف يعد من القوانين الحمائية بامتياز، إذ تضمن نصوصًا تهدف إلى منع التعديات والتجاوزات التي قد تطال الأموال الوقفية، بما يسهم في استعادة الدور الحقيقي للوقف بعد عقود من الإهمال والتعثر.

المزايدة العلنية ضمانة لمنع الفساد في استثمار الأوقاف

استمد المشرّع أحكام قانون الأوقاف من الشريعة الإسلامية، ومنح الوقف شخصية اعتبارية مستقلة، بما يعني تمتعه بذمة مالية منفصلة عن الأموال العامة والخاصة، مع منحه بعض الامتيازات المقررة للأموال العامة، ومنها تقييد بعض التصرفات القانونية التي قد ترد عليه.

ويهدف اشتراط اتباع المزايدة العلنية في استثمار الأموال الوقفية وفق الإجراءات القانونية الواضحة، بحسب المحامية قبلان، إلى إغلاق أبواب المحاباة والتلاعب والفساد الإداري، من خلال إخضاع عمليات الاستثمار لمعايير المنافسة والشفافية.

واختتمت المحامية قبلان بالقول، إن سوريا تمتلك اليوم فرصة حقيقية لتفعيل أحكام قانون الأوقاف على أرض الواقع، بعد أن بقيت العديد من نصوصه معطلة خلال سنوات النظام السابق، معربة عن أملها بأن تشكل المرحلة الحالية بداية لاستعادة الدور التنموي والحضاري للوقف في خدمة المجتمع.

> أي مشروع استثماري، سواء كان بالمشاركة أو المضاربة أو غيرهما من صيغ الاستثمار المشروعة، يبقى جائزًا متى كان منسجمًا مع القواعد الشرعية المنظمة لاستثمار الوقف.
>
> أمل الدباس قبلان
> محامية سورية

وزير الأوقاف محمد أبو الخير شكري يجري جولة برفقة مسؤولين حكوميين على مبنى التكية السليمانية بدمشق – 21 تموز 2026 (محافظة دمشق)

ما القطاعات الأكثر جدوى للاستثمار الوقفي اليوم؟

وزارة الأوقاف تقيم تحوة لشرح استراتيجية عملها في حماية الأملاك الوقفية – 11 حزيران 2026 (وزارة الأوقاف)

الخبير الاقتصادي ملهم الجزماتي، يرى أن القطاع الأكثر جدوى للاستثمار الوقفي ليس قطاعًا واحدًا، بل مزيج بين أصول مدرّة للدخل وقطاعات ذات أثر اجتماعي.

وقال الجزماتي في حديث إلى عنب بلدي، إنه من الناحية المالية، تبقى العقارات الوقفية في المدن الكبرى، خصوصًا المحال والأسواق والمجمعات الصغيرة والمشاريع المختلطة، الخيار الأسرع لتوليد إيرادات مستقرة، نظرًا إلى اعتمادها على قيمة الموقع والأرض أكثر من النشاط التشغيلي.

ويمكن رفع عوائد هذه الأصول عبر إعادة التخمين وتحسين العقود وترميم العقارات وتطويرها بصيغ المشاركة أو البناء والتشغيل والإعادة دون بيع الأصل الوقفي.

وحذر الخبير من حصر الأوقاف في العقار فقط، لأن ذلك يحولها إلى مالك أملاك بدل أن تكون أداة تنموية، لذلك يقترح استخدام العقارات كمصدر تمويل، وتوجيه الريع إلى التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

وفي السياق السوري، يرى الجزماتي أن التعليم والصحة من أكثر القطاعات حاجة، لكنها ليست بالضرورة استثمارًا ربحيًا سريعًا، لذا يمكن تفعيلها عبر:

- مدارس مهنية.
- منح تعليمية.
- مراكز صحية منخفضة التكلفة.
- شراكات تشغيل مع جهات متخصصة.

أما الزراعة فيراها خيارًا انتقائيًا مرتبطًا بظروف الأرض من ملكية ومياه وقرب من الأسواق، نظرًا إلى تعقيدها مقارنة بالعقار، ويخلص إلى ضرورة بناء محفظة استثمارية متدرجة تشمل العقار والترميم والزراعة الانتقائية، مع توجيه العوائد إلى القطاعات الاجتماعية.

شروط تحويل الأوقاف إلى أداة تنموية

يرى الجزماتي أن التحول إلى نموذج تنموي يتطلب إصلاحات في الحوكمة والإدارة، أبرزها:

- إنشاء سجل واضح للأصول الوقفية يحدد الموقع والوضع القانوني والعقود والريع.
- اعتماد تقييم مستقل للقيمة السوقية بدل التخمين الإداري.
- ضبط الاستثمار عبر مزايدات شفافة وعقود منشورة.
- فصل إيرادات الوقف عن الإنفاق الإداري.
- ربط الإيرادات بوجهات واضحة: التعليم، الصحة، الرعاية، الترميم، المشاريع المحلية.
- إنشاء رقابة مالية وقضائية متخصصة.

> الوقف ليس ملكية دولة ولا ملكية خاصة، بل أصل عام، وبالتالي فإن ضعف الحوكمة يحوله إلى مورد ريعي بدل أن يكون أداة تنموية.
>
> ملهم الجزماتي
> خبير اقتصادي

كيف تطورت فكرة الوقف بين التاريخ والواقع؟

الخبير في الاقتصاد السياسي يحيى السيد عمر، استعرض التاريخ الاجتماعي للوقف من خلال نماذج مثل "التكية السليمانية" في دمشق، التي أنشأها السلطان سليمان القانوني عام 1553، حيث قامت فكرة الوقف على "حبس المال" ليبقى نفعه مستمرًا، فيطعم الجائع ويؤوي المسافر ويعلّم الفقير.

وأشار السيد عمر، في حديث لعنب بلدي، إلى أن "التكايا" كانت مراكز حياة اجتماعية متكاملة، حيث توزع الطعام يوميًا ويجتمع فيها الفقراء والطلاب، لتجسد الوقف كـ"رحمة جارية".

لكن هذا الدور تراجع في العصر الحديث، مع خضوع الأوقاف لإشراف حكومي مباشر وفقدان جزء من استقلالها، إضافة إلى التعدي عليها بحجة مشاريع تنموية مثل شق الطرق.

وفي الحالة السورية، تحولت بعض الأوقاف التاريخية إلى فضاءات محدودة الوظيفة أو مواقع سياحية، مثل "التكية السليمانية" التي فقدت دورها الاجتماعي الأساسي.

تطرق الخبير السوري إلى تجربة مصر، حيث كانت الأوقاف تمثل جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الاجتماعي، لكنها تراجعت بعد عام 1952 مع المركزية الإدارية، ما أدى إلى ضعف العائد والدور الاجتماعي.

وهناك تجارب دول أخرى حاولت إعادة إحياء الوقف، خصوصًا تركيا، التي طورت إدارة مركزية للأوقاف وحولتها إلى مشاريع تعليم وصحة وخدمات، إضافة إلى مفهوم "الوقف الجامعي".

وأضاف الباحث السيد عمر أن نماذج حديثة ظهرت، مثل "الوقف الرقمي" و"الوقف الأخضر"، إلى جانب التجربة الأمريكية التي حولت "الوقف" إلى مؤسسات اقتصادية ضخمة تدعم التعليم والبحث العلمي.

تحديات الحوكمة والتنمية لدى الأوقاف

يرى الخبير في الحوكمة باسم حتاحت، أن الحديث عن الأوقاف في سوريا يستدعي مقاربة دقيقة، نظرًا إلى ضخامة حجم الأصول الوقفية ودورها التاريخي في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار إلى أن التقديرات المتداولة تفيد بأن نسبة كبيرة من الأراضي والمباني والأسواق في سوريا تقع ضمن "الملكيات الوقفية"، ما يمنح هذا القطاع إمكانات تنموية كبيرة في حال تمت إدارته بكفاءة ووفق أسس حوكمة واضحة.

إلا أن الأوقاف، بحسب حتاحت، تعرضت خلال العقود الماضية لعمليات نهب واستخدام واستثمار غير فعّال، في ظل غياب جهاز رقابي مؤسساتي وإطار حوكمة قادر على حماية هذه الأصول وإدارة مواردها بالشكل الأمثل.

وحدد أبرز التحديات التي تواجه القطاع اليوم، وهي:

- تفكك المرجعيات الناظمة لقطاع الأوقاف.
- ضعف الحوكمة والإدارة المؤسسية.
- سوء استثمار الأصول الوقفية.
- غياب الرقابة الفاعلة.
- محدودية الأثر التنموي رغم ضخامة الأصول والإرث الاجتماعي للوقف.

واعتبر أن هذه الإشكاليات تطرح تساؤلات جوهرية حول كيفية إعادة بناء إدارة الأوقاف على أسس أكثر شفافية وكفاءة، وربطها بالأهداف التنموية للمجتمع.

حتاحت طرح مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها الحوكمة الوقفية الحديثة، أبرزها:

- وضوح المرجعية المؤسسية.
- استقلال القرار الوقفي.
- الفصل بين التشريع والتنفيذ والرقابة.

كما أكد أهمية البعد الرقابي عبر تعزيز الشفافية، والإفصاح المالي، والتدقيق والمراجعة، وإدارة المخاطر.

ويتطلب نجاح المنظومة الوقفية، وفقًا لحتاحت، تعزيز البعد المجتمعي من خلال:

- المشاركة المجتمعية.
- العدالة في توزيع المنافع.
- المساءلة.

أما على المستوى الاستراتيجي، فشدد على أهمية التخطيط طويل المدى، وقياس الأداء وتحقيق الاستدامة.

وفيما يتعلق بتفعيل الدور التنموي للأوقاف، يرى حتاحت أن البرامج الاستثمارية الوقفية يجب أن تأتي بعد بناء منظومة الحوكمة، بحيث تتحول الأوقاف من أصول مجمدة إلى أدوات تنموية قادرة على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي.

كيف تعمل الدولة على إعادة تنظيم قطاع الأوقاف؟

معاون وزير الأوقاف السوري لشؤون الوقف، سامر بيرقدار، أكد أن الوقف ركيزة لبناء المجتمع، وأن الوزارة تتعامل معه باعتباره نظامًا موجهًا للمصلحة العامة.

ومن خلال فيديو مصور تم بثه عبر معرفات الوزارة الرسمية، أشار بيرقدار إلى أن القطاع تعرض خلال السنوات السابقة لإهمال وتعديات، ما استدعى إطلاق خطة إصلاحية تقوم على عدة مسارات:

أولًا، ضبط الملف وإعادة التنظيم عبر:

- حصر شامل للأملاك الوقفية.
- توثيق بياناتها.
- إنشاء قاعدة معلومات مركزية.

ثانيًا، الحوكمة والحماية القانونية عبر:

- مراجعة العقود.
- تصويب المخالف منها.
- فسخ العقود التي تخالف شروط الوقف.
- استعادة العقارات المتعدى عليها.
- جولات ميدانية لمعالجة المشكلات.

ثالثًا، التطوير والاستثمار عبر:

- مزادات علنية شفافة.
- استراتيجيات استثمار حديثة.
- تدريب الكوادر.
- تحديث الأنظمة التقنية.

واعتبر بيرقدار أن هذه الخطوات تمثل بداية مسار طويل لإعادة تفعيل الوقف كأداة تنموية وخدمية.

وفد من وزارة الأوقاف يجري جولة ميدانية بحي الزور على عدد من المدارس الوقفية التي تحتاج إلى ترميم لبحث إعادة تفعيلها – 29 نيسان 2026 (وزارة الأوقاف)

"أخت القبيلة".. موروث يبرز مكانة المرأة في الرقة

عنب بلدي – أحمد الحمدي

يحافظ أهالي محافظة الرقة على العديد من العادات والتقاليد والثقافات التي توارثوها عن آبائهم وأجدادهم، والتي تمثل المجتمع العربي الأصيل وما يحمله من إرث عريق ممتد منذ آلاف السنين.

ومن أبرز هذه الثقافات، ثقافة "الانتخاء بالمرأة" التي لا تزال معظم العشائر العربية متمسكة بها بوصفها موروثًا جامعًا، وأساسًا مهمًا في بناء المجتمع القبلي، إذ تُعرف كل عشيرة أو قبيلة أو حتى فخذ منها بإخوة إحدى نسائها.

وتعكس هذه الثقافة مدى اعتزاز القبيلة بالمرأة ودورها البارز فيها، حيث تعد المرأة مصدر قوة وشجاعة وفخر لأبنائها، بوصفها رمزًا أساسيًا للشرف والكرامة، لذلك ينادى أبناء العشيرة بـ"إخوة فلانة"، في دلالة على المكانة الرفيعة للمرأة بين قومها.

وتُعرف في منطقة حوض الفرات أسماء نساء كثيرات خلّدتهن هذه التسمية، مثل إخوة: هدلة، شقرا، عجيبة، غرة، ندوة، دنيا، عدله، سمسة، وكثير من النساء اللواتي "ينتخي" بهن أبناء القبيلة أو العشيرة أو عائلات ضمنها.

وكل هذه الأسماء تعود لنساء اشتهرن بمواقفهن النبيلة، سواء في الكرم أو الشجاعة، أو حتى مشاركتهن في القتال إلى جانب أبناء قبيلتهن.

قال الإعلامي والمهتم بالشأن الثقافي من محافظة الرقة مؤيد العجيلي، إن "الانتخاء بالمرأة" ثقافة أصيلة، وقيمة متأصلة في التاريخ العربي تعود، بحسب ما يتم تداوله، إلى ما قبل الإسلام، وربما إلى عصور الجاهلية، بل قد تكون أقدم من ذلك، وهي ليست مجرد كلمة، بل حالة وجدانية واجتماعية تعبّر عن الاعتزاز والنجدة والحمية.

في المجتمع البدوي، تتخذ النخوة أشكالًا عملية وواضحة، ومن أبرزها "العطفة"، وتُستخدم في المعارك الحاسمة المصيرية وليست في كل غزوة، بل حين يكون هناك تهديد مباشر للديار.

وتتمثل "العطفة" عادة بامرأة من بيت الشيخ أو من ذوات المكانة، تزين وتوضع في هودج خلف الجيش ويحيط بها الفرسان لحمايتها، بحسب العجيلي، مضيفًا أن وجودها يشكل دافعًا نفسيًا ومعنويًا للمقاتلين، إذ يعتبر سقوطها أو أسرها عارًا كبيرًا، بينما حمايتها رمز للشرف.

ويحافظ أهالي الرقة على العديد من العادات والتقاليد والثقافات والأعراف الاجتماعية التي تميزهم كمجتمع قبلي محافظ، منها "الصبحة"، وهي وليمة غداء أو فطور كبيرة يوم زفاف ابن القبيلة.

ويبرز فيها اللباس العربي الأصيل المتمثل بالجلابية والعقال والشماغ، بالإضافة إلى الشهامة والكرم والفزعة.

وأكد العجيلي أن هناك ضوابط اجتماعية واضحة، فالنخوة غالبًا ما ترتبط بصلة الدم، كأن "ينتخي" الرجل بأخته أو أمه أو عمته، ولا "ينتخي" بزوجته، كذلك المرأة بدورها "تنتخي" بأقاربها الأقربين فتقول أنا أخت فلان.

المرأة تُذكر كثيرًا في سياق النخوة

أشار الإعلامي والمهتم بالشأن الثقافي من محافظة الرقة مؤيد العجيلي إلى أن "الانتخاء بالمرأة" في جوهره يعزز مكانة المرأة ويرفع قيمتها حين ينتخي الرجل باسم امرأة، فهو يختار نموذجًا للكمال الأخلاقي والاجتماعي ما يدفع المجتمع للتساؤل: ما الصفات التي جعلت هذه المرأة مصدر فخر ونداء؟

وشدد العجيلي على أن من المهم أن تكون النخوة صادقة ومبنية على أفعال، لا مجرد أقوال، فلا معنى لأن يقول شخص "أنا أخو فلانة" دون أن يثبت ذلك بمواقف الرجولة والوفاء.

هل ما زالت النخوة تحمل نفس المعنى؟

قال الإعلامي من محافظة الرقة مؤيد العجيلي، إن السياق تغير اليوم، ففي الماضي كانت العشيرة هي التي تحمي أفرادها، أما الآن فالدولة تقوم بهذا الدور.

لذلك يرى أن النخوة يجب أن تبقى كقيمة رمزية وثقافية، لا كممارسات تؤدي إلى العصبية أو النزاعات.

وأكد العجيلي في ختام حديثه أن النخوة ليست شعارًا، بل مسؤولية، وهي تعني أن تكون على قدر القول بالفعل، مستشهدًا بقول الشاعر "المتنبي": "على قدر أهل العزم تأتي العزائم".

ودعا إلى المحافظة على هذه القيمة كجزء أصيل من التراث، مع تطويرها بما يتناسب مع الواقع المعاصر.

التاريخ العربي.. "خط الدفاع المقدّس"

في قراءة مختلفة، يرى الناشط المهتم بالتاريخ القبلي أحمد الواجد، أن السردية الشائعة التي تختزل هذا التاريخ في الحروب فقط، لا تعكس حقيقته الكاملة، بل تخفي وراءها بنية اجتماعية عميقة كانت القبيلة مركزها الأساسي، والمرأة أحد أهم رموزها.

وقال الواجد في حديث إلى عنب بلدي، إن تاريخ العرب ليس مجرد سجل للمعارك، بل هو انعكاس لبنية اجتماعية متماسكة، قوامها القبيلة، التي شكلت فضاء للتنافس والفخر.

وضمن هذا النسق، برزت المرأة ليس كشخص عادي، بل "كرمز مقدس تُبذل دونه الأرواح".

وأضاف أن هذه المكانة لم تكن طارئة، بل استمرت من الجاهلية حتى بدايات العصر الحديث، مع حفاظها على جوهرها وإن تغيرت تجلياتها.

وأشار إلى أن أن هذا الحضور لم يكن تعبيرًا عن ضعف، بل عن وعي اجتماعي استثمر فكرة "الحُرمة" لتحويلها إلى دافع قتالي هائل.

من الأم إلى الأخت.. تحول في الخطاب القتالي

عن تطور صورة المرأة في الوعي العربي، قال الناشط المهتم بالتاريخ القبلي أحمد الواجد، إن هناك مرحلتين أساسيتين: في الأولى، أي في الجاهلية وصدر الإسلام، كان الاعتزاز يتجه نحو الأم التي كان المقاتل ينتسب إليها في ساحة القتال، كما فعلت قبائل "الأوس" و"الخزرج" حين انتسبت إلى "قيلة"، وكما اشتهر ملوك المناذرة بأسماء أمهاتهم.

> حتى في لحظات حرجة، كما في يوم حُنين، نجد النبي محمد يقول: "أنا ابن العواتك"، في إشارة إلى جداته، وهو نموذج واضح لهذا النمط من الفخر.
>
> أحمد الواجد
> ناشط مهتم بالتاريخ القبلي

أما المرحلة الثانية، بحسب الواجد، فهي العصر الحديث، حيث تغيرت الرمزية، وانتقل مركز الاعتزاز من الأم إلى الأخت.

وهنا ظهرت فكرة "النخوة"، التي يرجح أنها جاءت من عبارة "أنا أخو فلانة"، حيث أصبحت الأخت تمثل العرض والذِمار الذي يستنهض للدفاع عنه.

كيف تُصنع "أخت القبيلة"؟

أكد المهتم بالتاريخ القبلي أحمد الواجد أن اختيار اسم المرأة التي "تنتخي" بها القبيلة لم يكن عشوائيًا، بل قائمًا على استحقاق.

وغالبًا ما تكون هذه المرأة صاحبة موقف مؤثر، أو تنتمي لبيت له مكانة وسط القبيلة قد تكون جارة أو امرأة عادية، لكن موقفًا بطوليًا واحدًا كفيل بأن يحول اسمها إلى رمز يتوارث عبر الأجيال.

وختم الواجد حديثه بالقول، إن "استحضار المرأة في ساحات القتال لم يكن دلالة على عاطفة زائدة، بل كان تعبيرًا عن ذكاء اجتماعي عند العرب أدركوا من خلاله أن الدفاع عن الرمز هو دفاع عن الوجود نفسه، فجعلوا من المرأة هذا الرمز الذي لا يُمكن التفريط به تحت أي ظرف".

لا تزال معظم العشائر العربية في الرقة متمسكة بثقافة الانتخاء بالمرأة بوصفها موروثًا جامعًا وأساسًا في بناء المجتمع القبلي (عنب بلدي/موادة بالذكاء الاصطناعي)

قطاع الدواجن..
عشوائية وقرارات استيراد متبدلة
تضرب السوق السورية

عنب بلدي – نورا قاسم

مربون خارج سجلات الإحصاء، وقرارات استيراد تتبدل وفق تقديرات غير دقيقة، وسوق يتأثر سريعًا بأي خلل في العرض والطلب، وسط هذه الظروف، يقف قطاع الدواجن في سوريا أمام تحديات متراكمة تهدد استقراره، وتنعكس مباشرة على المنتجين والمستهلكين.

وتتوزع أبرز التحديات التي تواجه القطاع، بحسب عاملين فيه، بين استمرار التربية العشوائية وغير المرخصة، وغياب البيانات الدقيقة حول حجم الإنتاج، إضافة إلى قرارات فتح الاستيراد التي يرى مربون أنها تلحق خسائر بالمنتج المحلي، حتى إن كانت لفترات قصيرة.

تربية عشوائية

يعاني قطاع الدواجن في سوريا من العشوائية في التربية وعدم تنظيمها، في ظل وجود مربين غير مرخصين يعملون إلى جانب المربين المرخصين، ما يصعّب الوصول إلى إحصاءات دقيقة حول حجم الإنتاج الفعلي وحاجة السوق، لا سيما أن الإحصائيات الدقيقة لها الأثر الأكبر على صوابية القرارات الحكومية، سواء للتصدير أو الاستيراد.

وقال مدير شركة دواجن، محمد سماقية، لعنب بلدي، إن عدد مربي الدواجن غير المرخصين "كبير جدًا"، الأمر الذي يؤدي إلى عشوائية في الإحصاء، وينعكس على السوق إما بارتفاع مفاجئ في أسعار الفروج وإما بانخفاضها، تبعًا لحجم الكميات المطروحة.

وأضاف سماقية أن قطاع الدواجن يعاني من عدة مشكلات، أبرزها عشوائية التربية، إلى جانب فتح باب الاستيراد في بعض الفترات، ما يربك السوق ويؤثر في قدرة المربين على التخطيط للإنتاج.

بحسب سماقية، تظهر آثار هذه العشوائية في غياب القدرة على تقدير حجم الإنتاج بدقة، إذ يمكن أن تدخل كميات كبيرة إلى السوق في فترة قصيرة، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وخسارة المربين، أو أن يتراجع العرض بشكل مفاجئ، فيرتفع السعر على المستهلك.

مربي الدواجن مازن ماردينلي، قال لعنب بلدي، إن الاختلاف بين الشركات الكبيرة والمداجن الصغيرة يظهر بشكل أساسي في آلية التسويق التي لا تزال غير مضبوطة حتى الآن.

وأضاف أن قطاع الدواجن يتفرع إلى أربعة أنواع رئيسة من التربية، هي الجدات والأمات والفروج والدجاج البيّاض، وجميعها تخضع في النهاية لمعادلة العرض والطلب، وتتأثر بأي خلل في التنظيم أو التسويق.

ويرى مازن أن الاستثمار الخاطئ في القطاع، وآليات التربية غير المنظمة، إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالتكاليف والتسويق، كلها تخلق العشوائية في تربية الدواجن بطريقة غير مباشرة.

وبحسب مازن، فإن اتساع الشريحة العاملة في هذا المجال، سواء من الشركات الكبيرة أو من أصحاب المشاريع الصغيرة، يجعل ضبط القطاع أكثر صعوبة، خصوصًا في ظل غياب قاعدة بيانات دقيقة تشمل جميع العاملين فيه .

من جانبه، أكد مدير عام المؤسسة العامة للدواجن، فاضل حاج هاشم، في حديث إلى عنب بلدي، وجود إشكالية مرتبطة بالتربية الفردية للدواجن، مشيرًا إلى أن عشوائيتها تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي وصول المنتج إلى المستهلك بأسعار مرتفعة، إلى جانب وقوع خسائر على المربين.

وقال حاج هاشم، إن هناك تجاوبًا حكوميًا فيما يتعلق بإعفاء وسائل الإنتاج من الضرائب الجمركية، بهدف تشجيع المربين على تحديث وسائل الإنتاج، والانتقال من التربية الفردية والعشوائية إلى نماذج إنتاج تضم مجموعات كبيرة تحت إدارة واحدة.

ويرى حاج هاشم أن هذا التحول يمكن أن يساعد في الحد من أخطار الأوبئة والجوائح، والحصول على منتج بمواصفات جيدة قابلة للتصدير، وبتكاليف إنتاج منخفضة، ما ينعكس إيجابًا على السوق المحلية وعلى قدرة المنتج السوري على المنافسة خارجيًا.

كيف يمكن تنظيم القطاع؟

في ظل هذه القضية المتشابكة، يطرح عاملون في قطاع الدواجن عدة حلول للحد من العشوائية.

ويرى أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، في حديث إلى عنب بلدي، أن السوق المحلية كانت تعتمد سابقًا على المداجن الصغيرة، إلى جانب مساهمة حكومية بجزء من الإنتاج، بينما دخلت الشركات الكبيرة إلى الأسواق خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت لاعبًا مؤثرًا فيها.

وأشار حبزة إلى أن الشركات الكبيرة تتمتع بملاءة مالية مرتفعة، ما يمنحها قدرة أكبر على التأثير في السوق، مقارنة بالمداجن الصغيرة التي تعد الحلقة الأضعف في القطاع.

وأضاف أن تنظيم قطاع الدواجن يحتاج إلى إشراف وسيطرة حكومية أكبر، من خلال اجتماعات دورية في وزارة الزراعة تجمع بين الشركات الكبيرة وأصحاب المداجن الصغيرة الخاصة، بما يسمح بتنسيق الإنتاج والتسويق وتخفيف التقلبات الحادة في الأسعار.

ومن وجهة نظر حبزة، لا توجد سيطرة حكومية كافية على قطاع الدواجن، وهو ما يخلق حالة من العشوائية تظهر تبعاتها في الأسواق المحلية، سواء عبر ارتفاع الأسعار أو انخفاضها بشكل غير متوقع .

ويرى أن الحل الأمثل لتنظيم الأسواق يكمن في عدم طرح جميع الشركات والمداجن منتجاتها في الأسواق دفعة واحدة، بل بتوزيع الكميات على مراحل، فيسوّق جزء من المنتجين بضاعتهم في بداية الشهر وآخرون في منتصفه، وآخرون في نهايته.

وأشار حبزة إلى أن هذه الطريقة قد تكون أكثر جدوى لتنظيم القطاع، لأنها تمنع تكدس المعروض في فترات محددة، وتخفف في الوقت نفسه من نقص المادة في فترات أخرى.

كما شدد على ضرورة جمع المداجن الصغيرة تحت إدارة واحدة أو ضمن تجمعات إنتاجية منظمة، بما يمكّنها من التنافس مع الشركات الكبيرة، وبالتالي حمايتها من الخسائر عند حدوث أي اضطراب في الأسواق، خاصة أن الشركات الكبيرة، بحسب تعبيره، قادرة على التحكم بالأسعار بالتعاون مع بعض المسالخ، ما يجعل المداجن الصغيرة في موقع أضعف.

غياب الإحصاءات يربك قرارات الاستيراد

إلى جانب العشوائية في التربية، يعاني مربو الدواجن في سوريا من قرارات السماح باستيراد الفروج، حتى إن كانت لفترات قصيرة، إذ يرى عاملون في القطاع أنها تسبب بأضرار وخسائر للمنتجين المحليين، خصوصًا عندما تصدر في توقيت غير مناسب لحجم الإنتاج المحلي.

وكان آخر قرار بوقف الاستيراد قد صدر قبل نحو شهر، في وقت ترتبط فيه قرارات الاستيراد والتصدير عادة بوجود إحصاءات دقيقة حول حجم الإنتاج وحاجة السوق، وهي بيانات لا تزال غير مكتملة بحسب عاملين في القطاع.

ويؤدي غياب الإحصاءات الدقيقة إلى إشكاليات في تقدير الحاجة الفعلية للسوق، ما ينعكس على المنتجين والمستهلكين معًا، فعند تقدير الحاجة بأكثر من الواقع، قد يُفتح باب الاستيراد، في وقت يكون فيه الإنتاج المحلي قادرًا على تلبية الطلب، ما يضغط على الأسعار ويكبّد المربين خسائر أما عند تقدير الإنتاج بأكثر من حجمه الحقيقي، فقد تتراجع الكميات المعروضة وترتفع الأسعار على المستهلك.

وفي هذا السياق، قال مدير عام المؤسسة العامة للدواجن، فاضل حاج هاشم، إن تطبيقًا يحمل اسم "سراج" أُعدّ لهذا الغرض، وسيكون استخدامه إلزاميًا لدى جميع المربين، بهدف الوصول إلى أرقام دقيقة تساعد في تعزيز القرار الحكومي، سواء في الاستيراد أو التصدير.

وأشار حاج هاشم إلى أن حاجة السوق السورية من مادة الفروج تتراوح بين 400 و500 طن يوميًا، مؤكدًا أن المنتج المحلي قادر على تغطيتها، في حال جرى تنظيم الإنتاج وضبط عمليات التسويق والاستفادة من البيانات المتاحة بشكل صحيح.

في المقابل، يرى مربي الدواجن مازن ماردينلي أن تطبيق "سراج" مهني وعملي، لكنه لا يمثل الحل الأمثل وحده، عازيًا ذلك إلى ابتعاد عدد كبير من مربي الدواجن عن الشؤون التقنية، إلى درجة أن بعضهم لا يجيد القراءة أو الكتابة.

ووصف مازن أغلبية من يعتمدون على العمل في مجال التربية بأنهم "يعيشون على البركة"، في إشارة إلى اعتمادهم على الخبرة اليومية والأساليب التقليدية، أكثر من اعتمادهم على أنظمة إدارية أو تقنية حديثة.

وأضاف أن البلاد خرجت من حرب استمرت لأكثر من عقد، وهو ما يفسر ابتعاد المربين الصغار عن نظام الشركات المتطورة، وضعف قدرتهم على مواكبة التطبيقات الإلكترونية أو متطلبات الإدارة الحديثة.

ويرى مازن أن الأكثر جدوى من الاعتماد على التطبيقات في الوقت الحالي، هو العمل على تطوير مربي الدواجن أنفسهم، من خلال دعمهم وتقديم التسهيلات لهم، ولا سيما أن هذا القطاع حيوي، ودورة المال فيه كبيرة، ويمكن أن ينعكس تنظيمه إيجابًا على الاقتصاد الوطني.

بيض المائدة أكثر وضوحًا

فيما يتعلق بالإحصاءات المتوفرة في قطاع الدواجن، أوضح حاج هاشم أنها تبدو أكثر وضوحًا في مادة بيض المائدة، إذ ارتفع الإنتاج إلى الضعف خلال عام، متزايدًا من عشرة ملايين إلى عشرين مليون بيضة.

وأضاف أن بيض المائدة يُصوَّر إلى دول الخليج، وخاصة قطر، كما أنه متوفر في السوق المحلية بأسعار مقبولة للمستهلك، ما يجعله أقل اضطرابًا مقارنة بسوق الفروج.

وفي السياق ذاته، أعلن المستشار الفني في اتحاد الغرف الزراعية السورية، عبد الرحمن قرنفلة، تصدير مليون و80 ألف بيضة إلى الأسواق العراقية خلال الأسبوع الأول من تموز الحالي، في مؤشر على قدرة بعض حلقات قطاع الدواجن على تحقيق فائض قابل للتصدير عندما تتوفر بيانات أوضح وتنظيم أفضل.

وبين عشوائية التربية، وضعف الإحصاءات، وتبدل قرارات الاستيراد، يبقى قطاع الدواجن في سوريا بحاجة إلى قاعدة بيانات دقيقة، وآلية تسويق منظمة، ودعم حقيقي للمربين الصغار، بما يضمن استقرار السوق ويحمي المنتج المحلي، من دون أن يتحمل المستهلك تكلفة الخلل في الإنتاج أو القرار.

مدجنة في قرية رويشد بريف دير الزور – 29 آذار 2026 (عنب بلدي)

شبح في المنافذ الحدودية

"المستورد الوهمي"
يهدد الاقتصاد الوطني السوري

عنب بلدي – وسيم العدوي

تتحرك ملايين الأطنان من البضائع عبر الموانئ والمنافذ السورية تحت غطاء أسماء لا وجود لها على أرض الواقع، أو مغايرة لأصحابها الحقيقيين، حيث باتت ظاهرة "المستورد الوهمي" واحدة من أخطر أدوات الالتفاف والتحايل الاقتصادي، التي يعتمد عليها تجار متنفذون في سوريا، يتوارون خلف سجلات تجارية بأسماء أشخاص مضلَّلين أو شركات صورية مؤقتة، لتمرير شحناتهم الضخمة بعيدًا عن أعين الرقابة.

ويتجاوز خطر هذه الظاهرة حدود التهرب الضريبي البسيط ليشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الاقتصادي، إذ تتسبب في حرمان خزينة الدولة السورية من إيرادات جمركية هائلة، وتخلق منافسة غير عادلة تضرب التجار الملتزمين، فضلًا عن دورها في المضاربة على النقد الأجنبي، وتسييل الأرباح نقدًا في الأسواق الموازية، ما يسهم مباشرة في رفع معدلات التضخم وزيادة أسعار السلع الأساسية على المواطن.

وأمام هذا النزيف، بدأت الحكومة السورية بتشديد إجراءاتها القانونية لتجفيف منابع هذه الظاهرة، إذ قامت وزارة المالية السورية بتحميل المخلصين الجمركيين المسؤولية القانونية والتضامنية الكاملة عن التثبت من الهوية الفعلية لأصحاب البضائع، مع فرض سلف ضريبية مسبقة عند المنافذ، في خطوة تسعى من خلالها مراكز القرار المالي والتمويني إلى إحكام القبضة على قنوات الاستيراد، وتحويل "المستورد الوهمي" من ثغرة للثراء غير المشروع إلى جريمة اقتصادية ملاحقة.

ما المستورد الوهمي

في حديث إلى عنب بلدي، يعرّف الأكاديمي السوري الدكتور محمد تيسير فقيه، حالة المستورد الوهمي في سوريا بأنها "استغلال هويات أفراد أو سجلات تجارية لشركات صورية لا وجود لها على أرض الواقع، بهدف تمرير شحنات بضائع ضخمة لمصلحة تجار أو صناعيين حقيقيين يرغبون في التهرب من الضرائب والرسوم والمساءلة القانونية".

وتحدث فقيه عن حالات لظاهرة الاستيراد الوهمي تتمثل في:

1. استغلال السجلات التجارية لأشخاص ذوي دخل محدود: يقوم تاجر كبير في هذه الحالة بالاتفاق مع شخص بسيط (عامل، سائق، أو حارس) على فتح سجل تجاري باسمه لقاء مبلغ مقطوع أو راتب شهري، وعندما تُشحن البضائع (مثل الأقمشة أو المواد الغذائية) وتُسجل البيانات الجمركية باسم هذا الشخص، تطالب وزارة المالية بالضرائب المترتبة على الأرباح الحقيقية، لتفاجأ بأن المستورد الاسمي لا يملك أي أصول مالية لتسديدها.

2. شركات الاستيراد والتصدير الصورية المؤقتة: إذ يتم تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال وهمي، ويكون مقرها مجرد مكتب فارغ أو عنوان غير موجود، وتُستخدم الشركة لتنفيذ ثلاث إلى أربع عمليات استيراد ضخمة لمواد أساسية أو تكنولوجية في فترة وجيزة. ومباشرة بعد بيع البضائع في السوق المحلية كاش (نقدًا) وتسييل الأرباح، يتم إغلاق السجل التجاري وتصفية الشركة فجأة قبل أن يتم إعداد بيان التكليف الضريبي أو معرفة رقم العمل السنوي، أو وصول مدققي الدخل في الهيئة العامة للضرائب والرسوم إلى السجلات التجارية للشركة.

3. استخدام وثائق مزورة وهويات مفقودة: يتم في هذه الحالة استخدام بطاقات شخصية مفقودة أو مسروقة، أو تزوير وكالات تجارية لتنفيذ المعاملات، ويتقدم وسيط لتخليص البضائع مستخدمًا هذه الأوراق دون علم صاحب الهوية الحقيقي، وعند ملاحقة المستورد قانونيًا، يتبين أن صاحب الهوية الحقيقي لا علاقة له بقطاع التجارة ولم يسبق له الاستيراد ولا حتى التصدير.

4. التهرب عبر الفواتير المنخفضة: وضغط القطع الأجنبي: يقوم المستورد الحقيقي بالاتفاق مع مخلص جمركي لتسجيل شحنة مواد صناعية باسم "مستورد وهمي" بأسعار وفواتير مخفضة جدًا عن قيمتها الحقيقية، ويكون الهدف في هذه الحالة مضاعفًا يتمثل بتقليل الرسوم الجمركية من جهة، وتهريب الأرباح والقطع الأجنبي وتصريفه في السوق السوداء بعيدًا عن الرقابة المصرفية الرسمية من جهة أخرى.

برنية: وراء كل مستورد وهمي تاجر أو صناعي فاسد

أكد وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، انتشار ظاهرة المستورد الوهمي في الأشهر الماضية، الأمر الذي أضاع إيرادات ضريبية كبيرة. ولذلك عملت وزارة المالية بالتعاون والشراكة مع الهيئة العامة للمنافذ والجمارك على محاربة هذه الظاهرة، حماية للمال العام، وتم اتخاذ عدة إجراءات، منها إعادة فرض السلفة الضريبية.

وكشف برنية أن هناك إجراءات عديدة أخرى تعمل عليها هيئة المنافذ والجمارك السورية في مواجهة من يقف وراء المستوردين الوهميين.

وحذر وزير المالية السوري من أن كل مستورد وهمي وراءه تاجر أو صناعي فاسد يريد أن يتهرب من التزاماته الضريبية، ومخلص جمركي فاسد يعمل على تسهيل التهرب الضريبي، وأضاف، "أكرر إن سياساتنا تقوم على تشجيع الامتثال ومكافأة الملتزم، ومعاقبة المتهرب والتشهير به".

الوزير السوري أصدر قرارًا شدد بموجبه العقوبات بحق من يسهل عمل المستوردين الوهميين.

وأبرز ما تم تحديده من التزامات على المخلص الجمركي، وفقًا لما جاء في القرار:

- حظر القيام بأعمال التخليص الجمركي أو تنظيم البيانات الجمركية دون التحقق الفعلي والقطعي من هوية المستورد الحقيقي.
- إلزام المخلص بالحصول على خطاب أو تفويض موثق من المستورد يخوّله القيام بأعمال التخليص.
- يعد عدم وجود التفويض الموثق مخالفة لأحكام القرار.

ويعتبر المخلص الجمركي شريكًا ومسؤولًا بالتضامن والتكافل في جرم التهرب الضريبي، ويخضع للعقوبات القانونية إذا:

- امتنع عن تطبيق إجراءات التحقق الإلزامية.
- احتفظ بسجلات أو قيود مالية تثبت تسلّم الأتعاب أو الرسوم من أشخاص غير المستورد المذكور في البيانات الجمركية.
- تعمد تنظيم بيانات جمركية بأسماء أشخاص أو سجلات تجارية وهمية أو صورية أو مؤقتة لإخفاء هوية المستورد الحقيقي.

ويضاف إلى مهام مديرية الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي في وزارة المالية، بحسب القرار:

- إعداد خطة لإدارة المخاطر الضريبية استنادًا إلى بيانات الاستيراد والتخليص واعتمادها من وزير المالية.
- إجراء التحريات المتعلقة بأماكن عمل المخلصين الجمركيين بناء على طلب الجهات المختصة.
- رفع تقارير دورية بنتائج أعمالها وفق الخطة المعتمدة.

غسل الأموال يبدأ باسم وهمي

لا تتعلق قضية المستورد الوهمي فقط بالتهرب الضريبي أو المخالفات الجمركية، بل قد تمتد إلى مخاطر أكبر تمس نزاهة النظام المالي، بحسب الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور محمود عبد الكريم، مثل غسل الأموال وإخفاء المستفيد الحقيقي ومحاولات الالتفاف على العقوبات عبر استخدام شركات واجهة أو أسماء لا تمارس النشاط الحقيقي.

وفي حديث إلى عنب بلدي، اعتبر الدكتور عبد الكريم أن وجود مستورد وهمي لا يعني بالضرورة وقوع جريمة غسل أموال، لكنه يمثل مؤشرًا مرتفع المخاطر يستوجب التحقق والتدقيق المالي والقانوني.

ولا يكمن الحل في العقوبات وحدها برأي الخبير الاقتصادي السوري، بل في بناء منظومة متكاملة تعتمد على:

- التحقق من المستفيد الحقيقي من عملية الاستيراد.
- تطبيق إجراءات "اعرف عميلك" (KYC).
- ربط بيانات الجمارك بالمصارف والضرائب والسجل التجاري.
- فحص قوائم العقوبات قبل إتمام أي عملية تجارية.

ووفقًا للدليل الشامل لإجراءات "اعرف عميلك"، بحسب معايير "لجنة بازل"، تُعرف هذه الإجراءات بأنها "نظام إلزامي تستخدمه المؤسسات المالية والشركات للتحقق من هوية عملائها ومنع الاحتيال، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب".

وتهدف هذه العملية إلى بناء بيئة تعاملات آمنة، والتأكد من قانونية الأنشطة المالية.

وهناك ثلاثة أركان للإجراءات المذكورة تتمثل بـ:

- برنامج تحديد هوية العميل (CIP)، الذي يجمع وثائق العميل الرسمية للتحقق من بياناته الأساسية.
- العناية الواجبة تجاه العملاء (CDD) من خلال تقييم مخاطر العميل وفهم طبيعة عمله ومصادر أمواله.
- المراقبة المستمرة، حيث تتم متابعة الحسابات والتعاملات بشكل دائم لرصد أي نشاط غير طبيعي أو مشبوه.

وقال الدكتور عبد الكريم، إن معايير مجموعة العمل المالي (FATF) تعتبر عملية "إخفاء المالك الحقيقي" من أبرز مؤشرات الاشتباه في جرائم غسل الأموال، لأن معرفة من يملك الأموال فعليًا ومن يستفيد منها هي حجر الأساس في أي منظومة رقابية فعالة .

ومما تقدم، يتضح أن بناء منظومة رقابية محكمة على أعمال الاستيراد يرفع مستوى الثقة خارجيًا وداخليًا بالاقتصاد السوري، ويعزز قدرة المصارف السورية على بناء علاقات مراسلة مع البنوك المركزية في دول العالم، ويمنح المستثمرين المحليين والدوليين بيئة أعمال أكثر شفافية واستقرارًا.

حاويات تتضمن بضائع مستوردة على الرصيف البحري في مرفأ اللاذقية – 5 حزيران 2026 (هيئة المنافذ والجمارك السورية)

"كأن السنوات الماضية لم تمر"

يارا صبري: الفن مسؤولية ما بعد الحرب

عنب بلدي – أمير حقوق

الفنانة يارا صبري، واحدة من أبرز الوجوه التي ارتبطت بالدراما والمسرح السوريين منذ مطلع التسعينيات، إذ قدمت خلال مسيرتها الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود عشرات الأعمال التلفزيونية والمسرحية، التي تنوعت بين الاجتماعي والتاريخي والكوميدي، وتميزت بحضورها الهادئ وأدائها القائم على البساطة والواقعية.

تنحدر صبري من عائلة فنية عريقة، فهي ابنة الفنان سليم صبري والفنانة الراحلة ثناء دبسي، ونشأت في بيئة ثقافية أسهمت في صقل موهبتها مبكرًا، قبل أن تصبح واحدة من الأسماء البارزة في الدراما السورية.

وخلال سنوات الثورة السورية، كانت من أوائل الفنانين الذين أعلنوا موقفهم المعارض، ما دفعها إلى مغادرة سوريا، والاستقرار في الخارج لسنوات، قبل أن تعود إلى سوريا عقب التحرير، مستأنفة نشاطها الفني بمشاركات درامية ومسرحية حمل بعضها قضايا اجتماعية وإنسانية ترتبط بواقع السوريين وتحديات مرحلة ما بعد الحرب.

في حوار خاص مع عنب بلدي، تحدثت الفنانة يارا صبري عن المسرح بوصفه مساحة للحوار المجتمعي، وترى أن معالجة آثار سنوات الحرب لا تقتصر على المؤسسات الرسمية، بل تحتاج أيضًا إلى دور ثقافي وفني يفتح النقاش حول القضايا الأكثر حساسية، بالتوازي مع إعادة بناء صناعة الدراما السورية على أسس جديدة تواكب المتغيرات التي شهدها المجتمع خلال السنوات الماضية.

الفن مسؤولية وليس ترفيهًا فقط

بعد سنوات من الغياب عن خشبة المسرح في سوريا، اختارت يارا صبري أن تكون عودتها من بوابة واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا لدى السوريين اليوم، عبر مسرحية "بروفة يوم الحساب"، التي تتناول العدالة الانتقالية ومعاناة الناجيات من الاعتقال والاختفاء القسري، بلغة إنسانية بعيدة عن المباشرة.

ورغم إيمانها بتنوع أشكال الفن، أكدت صبري أن المرحلة الحالية تفرض على الفنانين مسؤولية مضاعفة تجاه القضايا التي تمس السوريين بصورة مباشرة، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب، دون أن يعني ذلك إلغاء الأعمال الترفيهية أو التقليل من أهميتها.

وأوضحت أن الفن مساحة واسعة تتسع لكل الألوان، من الأعمال الترفيهية إلى الأعمال الملتزمة، لكنها ترى أن وجود جمهور يبحث عن الترفيه لا يلغي وجود شريحة كبيرة من السوريين ما زالت تحمل جراحًا مفتوحة وتنتظر العدالة الانتقالية.

وقالت إن آلاف الضحايا وذويهم يعيشون حالة من الغصة والانتظار، ولذلك يصبح من واجب الفن أن يلامس هذه القضايا، خاصة أنها ترتبط بالسلم الأهلي ومستقبل المجتمع السوري.

وترى أن العدالة الانتقالية ليست مجرد قوانين أو إجراءات قضائية، بل تحتاج أيضًا إلى حوار وشفافية مع الناس، وإطلاعهم على ما يجري في هذا المسار، مشيرة إلى أن الجهات المعنية، ومنها هيئة العدالة الانتقالية وهيئة المفقودين، تبذل جهودًا في هذا الاتجاه، إلا أن بطء العمل يعود إلى نقص الكوادر والإمكانات.

ولفتت إلى أن السوريين بحاجة لمعرفة أسباب هذا البطء، ولإدراك أن الوصول إلى العدالة يتطلب وقتًا طويلًا، لأن حجم الانتهاكات التي تراكمت على مدى سنوات كبير جدًا، مؤكدة أن العرض المسرحي سعى إلى توجيه رسالة تضامن مع الناجين وذوي الضحايا، ورسالة أخرى للمسؤولين للإسراع في هذا المسار.

الفنانة السورية يارا صبري في حوار مع عنب بلدي - 28 حزيران 2026 (عنب بلدي)

كيف يروي الفن سنوات الحرب؟

لا تعارض يارا صبري تناول سنوات الثورة والحرب في الأعمال الفنية، لكنها تدعو إلى مقاربة اجتماعية وإنسانية، بعيدًا عن المباشرة أو الخطاب العاطفي، معتبرة أن المسافة الزمنية تساعد لاحقًا على إنتاج أعمال أكثر نضجًا.

وقالت إن المجتمع يحتاج دائمًا إلى الحديث عن جراحه، لكن الفن يستطيع أن يفعل ذلك بطريقة غير مباشرة، من خلال قصص الناس وتجاربهم الإنسانية.

وترى أن الأعمال الفنية الكبرى غالبًا ما تولد بعد مرور وقت على الأحداث، عندما تصبح الصورة أوضح، ويتمكن الفنانون من رؤية التفاصيل بعمق أكبر، بعيدًا عن الانفعال المباشر، لكنها في الوقت نفسه لا تؤيد أن تتحول جميع الأعمال إلى هذا النوع من الفن، لأن الجمهور يحتاج أيضًا إلى التنوع.

> ينبغي وجود مقاربة اجتماعية وإنسانية في الأعمال الفنية التي تتناول سنوات الثورة، بعيدًا عن المباشرة أو الخطاب العاطفي.
>
> يارا صبري – فنانة سورية

العودة.. "كأن السنوات الماضية لم تمر"

بعد مشاركتها في ثلاثة أعمال درامية خلال الموسم الرمضاني الماضي، وصفت يارا صبري عودتها إلى التصوير داخل سوريا بأنها لحظة استثنائية أعادتها إلى مكان شعرت دائمًا أنه موطنها الطبيعي.

وقالت إن أكثر ما فاجأها هو شعورها بأنها لم تغب أصلًا، إذ وجدت نفسها بين الزملاء وأمام الكاميرا وكأن السنوات الماضية لم تمر.

ووصفت الإحساس بأنه يشبه الاستيقاظ من حلم طويل، مؤكدة أنها كانت ترى العودة إلى التصوير داخل سوريا حلمًا بعيد المنال، قبل أن يتحول إلى واقع.

وأضافت أنها تشعر اليوم بأنها عادت إلى مكانها الطبيعي، معتبرة أن وجودها في بلدها والعمل فيه يحمل بالنسبة إليها معنى خاصًا.

الدراما السورية.. صناعة تبدأ من جديد

لا تنظر صبري إلى واقع الدراما السورية باعتباره امتدادًا لما كان قبل سنوات، بل ترى أن التحولات الاجتماعية والتكنولوجية فرضت واقعًا جديدًا يحتاج إلى إعادة تأسيس شاملة.

وقالت إن كل شيء تغير، ليس في الدراما فقط، وإنما في المناخ الفني بأكمله، إذ ظهرت أجيال جديدة، وتغيرت طبيعة الإنتاج والجمهور.

كما أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة الأعمال الدرامية، بعدما بات المنتجون يركزون على جمهور المنصات أكثر من الجمهور التقليدي، وهو ما أفرز جوانب إيجابية وأخرى أقل نجاحًا، بحسب تعبيرها.

وأكدت صبري أن المطلوب أولًا هو استعادة الجدية والشغف في تقديم أعمال ذات جودة، بغض النظر عن تصنيفها بين الكوميديا أو الدراما الاجتماعية أو غيرها.

وترى أن الأهم هو إعادة بناء صناعة الدراما على أسس مؤسساتية لا فردية، عبر وضع قوانين ونظام يحمي العاملين في القطاع، ويرسخ تقاليد مهنية قوية.

> من أولويات الدراما السورية اليوم، استعادة الجدية والشغف في تقديم أعمال ذات جودة، وإعادة بناء صناعة الدراما على أسس مؤسساتية.
>
> يارا صبري – فنانة سورية

وختمت بالقول إن سوريا تبدأ اليوم مرحلة جديدة، وإن التجارب السابقة تظل مهمة، لكنها وحدها لا تكفي، لأن الظروف تبدلت، والبلاد الخارجة من الحرب تحتاج إلى أرضية صلبة تنطلق منها صناعة درامية جديدة.

"502".. فيلم روائي سوري- سعودي يعالج آثار الخوف والقمع

انتهت عمليات تصوير الفيلم السوري- السعودي "502" في الأراضي السورية، بإدارة المخرج طارق مشرفي، على أن يبدأ خلال المرحلة المقبلة رحلته في عدد من المهرجانات السينمائية، قبل عرضه أمام الجمهور، في خطوة تعكس توجهًا نحو تقديم أعمال قصيرة تراهن على الجودة الفنية والحضور في المحافل السينمائية.

ويأتي الفيلم الروائي القصير "502" بوصفه تجربة تجمع بين الإنتاج السوري والسعودي، وتسعى إلى مقاربة واحدة من أكثر القضايا الإنسانية تعقيدًا، من خلال قصة مستوحاة من أحداث حقيقية، تبتعد عن الخطاب السياسي المباشر، وتقترب من الإنسان وآثار الخوف والقمع على حياته وذاكرته، في ظل تراجع السينما السورية.

الفيلم من إنتاج شركة "غرين فيلم ستوديوز" السورية و"بارادايم بروداكشنز" السعودية، ويضم نخبة من الممثلين السوريين، هم رمزي شقير وعلاء زهر الدين وهيما إسماعيل ودلع نادر، فيما اختار صناعه تنفيذ التصوير بالكامل داخل سوريا، بما يخدم البيئة البصرية التي تنطلق منها أحداث الفيلم.

قصة عن الإنسان قبل كل شيء

لا يقدم "502" رواية سياسية، رغم استلهامه من وقائع حقيقية، بل ينطلق من سؤال إنساني حول الفرد عندما يجد نفسه داخل منظومة تدفعه إلى الاختيار بين الحفاظ على إنسانيته أو البحث عن سبيل للنجاة. وبحسب صناع الفيلم، فإنه لا يهدف إلى إدانة أشخاص أو جهات بعينها، وإنما يحاول تفكيك الأثر الذي يتركه الخوف والقمع على الأفراد والعائلات، وكيف يمكن لتلك التجارب أن تعيد تشكيل الذاكرة الجماعية، وتترك ندوبًا تمتد آثارها عبر أجيال متعاقبة.

كما أن الفيلم يستند إلى أحداث حقيقية دون أن يتحول إلى خطاب مباشر أو أحكام جاهزة.

أسئلة أكثر من الإجابات

بدلًا من تقديم إجابات نهائية، يسعى الفيلم إلى دفع المشاهد للتفكير في قضايا العدالة والذنب والغفران، والثمن الذي قد يدفعه الإنسان عندما يصبح الخوف هو اللغة التي تحكم حياته وقراراته، وهو توجه ينسجم مع نمط الأفلام القصيرة التي تعتمد على الرمزية والأسئلة المفتوحة أكثر من اعتمادها على السرد التقليدي.

ويعوّل صناع الفيلم على مشاركته في المهرجانات السينمائية بوصفها محطة أولى لتقديم التجربة أمام جمهور متخصص، في وقت تتزايد فيه أهمية الأفلام القصيرة العربية التي تتناول قضايا إنسانية بلغة بصرية قادرة على تجاوز الحدود المحلية.

ومع انطلاق هذا التعاون السوري- السعودي، يفتح "502" الباب أمام مشاريع سينمائية مشتركة جديدة، في محاولة لإعادة تنشيط الإنتاج السينمائي السوري.

من كواليس تصوير الفيلم السوري- السعودي "502" – 15 حزيران 2026 (بوسطة)

"المتلازمة الأكاديمية".. توريث التخصص بالإكراه وأثره على الأبناء

نجاح الوالدين يلهم الأبناء لكن أمانهم النفسي يتحقق بقبولهم كما هم ليختاروا طريقهم بتوازن وثقة (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

يشكل مصطلح "المتلازمة الأكاديمية" توصيفًا لظاهرة اجتماعية ونفسية متنامية في العيادات الأسرية والتربوية، رغم عدم اعتماده تشخيصًا طبيًا.

ويعبّر المفهوم عن ضغوط مستمرة يواجهها الأبناء لتكرار النجاح المهني والتحصيلي لوالديهم، خاصة إذا كانوا أكاديميين أو أطباء أو أصحاب مكانة علمية ومهنية مرموقة، ما يحوّل التطلع المستقبلي من مسار لاكتشاف الذات إلى التزام عائلي يهدف إلى الحفاظ على المكانة أو السمعة المجتمعية.

في تحليل تربوي للظاهرة، قالت استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إن المشكلة تبدأ عندما يصبح نجاح الوالدين مقياسًا ثابتًا لتقييم الأبناء. وأضافت العرنوس أن هذا الربط يؤثر سلبًا على شخصية الطفل، إذ يجعله يربط قيمته وإنجازاته برضا الآخرين وتوقعاتهم، بدلًا من التركيز على قدراته وميوله الحقيقية.

كما يتعاظم هذا العبء النفسي تحديدًا داخل أسر الأكاديميين والأطباء، وفقًا للاستشارية، إذ يرتفع سقف التوقعات منذ الطفولة مدفوعًا بتاريخ الإنجازات العائلية.

وتتبدل رسائل التحفيز الظاهرية واليومية مثل "يجب أن تكمل المسيرة" إلى قوالب جامدة تُشعر الأبناء بأن مستقبلهم محدد مسبقًا، ليقعوا في صراع حاد بين شغفهم الشخصي والامتثال للصورة الاجتماعية المفروضة عائليًا.

حين يولد الضغط نجاحًا مثقلًا بالإرهاق

أوضحت استشارية علم النفس الأسري أن هناك فرقًا جوهريًا يفصل بين التشجيع الصحي والضغط النفسي الذي يمارسه الآباء على الأبناء، مبينة أن التشجيع الحقيقي يمنح الطفل الثقة والحرية الموجهة، في حين يربط الضغط النفسي القبول الأسري بالنتائج الرقمية والأكاديمية فقط .

وتكمن خطورة الضغط النفسي، بحسب العرنوس، في دفع الطفل لربط قيمته الشخصية باحترامه داخل الأسرة، الذي يصبح في نظره مشروطًا بمعدله الدراسي أو تخصص المستقبل.

وترى الاستشارية أن رسالة التشجيع تُبنى على الثقة باختيارات الابن ودعمه للنجاح فيها، بينما يرسل الضغط إشارات مباشرة أو غير مباشرة تفيد بأن النجاح محصور فقط في الطريق الذي يريده الأبوان.

وحذرت العرنوس من تبعات هذا الضغط الذي يولّد قلقًا وخوفًا دائمين من الفشل، ما قد يدفع بعض الأبناء إلى التفوّق ظاهريًا، لكنهم يعيشون داخليًا حالة من الإرهاق المستمر والشعور بأنهم لا يستطيعون ارتكاب الأخطاء.

بينها "متلازمة المحتال".. تداعيات التفوق الإجباري

استعرضت الاستشارية أبرز التداعيات النفسية المترتبة على الأبناء بالقول، إن الضغط المستمر يتشكل في صور سلوكية ونفسية متعددة، إذ يتحول الابن إلى شخصية مفرطة الحساسية تجاه النقد، مدفوعًا بخوف دائم من ارتكاب الأخطاء لمعادلته الفشل بفقدان القيمة الذاتية. ويتفاقم هذا الاضطراب لينتج عنه قلق حاد في أثناء فترات الاختبارات والمقابلات الدراسية، يصاحبه شعور ثقيل بأن أي إخفاق يمثّل خيبة أمل للأسرة بأكملها.

كما تشمل الآثار المرصودة، وفقًا للعرنوس، فقدانًا تامًا للشغف، إذ يحصد الطلاب درجات مرتفعة دون متعة حقيقية في التعلم، أو يقعون فريسة لـ"متلازمة المحتال" التي تجعلهم يشككون في استحقاقهم للنجاح وينظرون إلى تقدير الآخرين كمبالغة.

وفي أقصى حالات هذا الضغط الممتد لسنوات تحت تأثير المقارنات والتوقعات المرتفعة، حذرت استشارية علم النفس الأسري من وصول الأبناء إلى مرحلة الاحتراق النفسي أو ظهور أعراض اكتئابية حادة.

وهم التخصصات الجاهزة

لفتت العرنوس إلى أن إجبار الابن على دراسة تخصص معيّن لا يضمن نجاحه، فالنجاح الحقيقي منظومة متكاملة لا ترتكز على الذكاء والقدرة العقلية وحدهما، بل تتطلب توافقًا وثيقًا مع الميول والدافعية الداخلية.

وقد يمتلك الطالب الكفاءة الذهنية التي تمكّنه من دراسة مجالات علمية كالطب أو الهندسة، لكن غياب الرغبة والشغف يجعله يمارس مهنته مستقبلًا تحت وطأة الإنهاك وفقدان المعنى.

وفي المقابل، يثبت الواقع تميّز الكثير من الشباب في تخصصات مغايرة لرغبات أسرهم، مدفوعين بالقناعة والشغف، لذا فإن الاستثمار التربوي الحقيقي يكمن في توجيه الابن لاكتشاف مجاله الإبداعي الخاص، لضمان استمرارية عطائه دون أن يشعر بتبديد هويته في حياة لا تخصّه.

دور الأسرة في التوجيه المهني

تلعب الأسرة دورًا حاسمًا في تشكيل المستقبل المهني لأبنائها، ليس من خلال فرض المسارات، بل عبر الدعم والتوجيه الواعي.

وفي هذا السياق، شددت الاستشارية على أن البداية الصحيحة تنطلق من "الإنصات الحقيقي"، إذ يحتاج الأبناء إلى مساحة آمنة للتعبير عن شغفهم ومخاوفهم دون خوف من السخرية أو الرفض، بعيدًا عن التركيز التقليدي على الدرجات التحصيلية فقط.

وأضافت العرنوس أن دور الوالدين يجب أن يقتصر على التوجيه ومشاركة الخبرات وعرض مزايا وتحديات التخصصات المتاحة، مع ترك حرية الاختيار النهائي للأبناء، إذ يعزز هذا الأسلوب لديهم حس المسؤولية والالتزام بقراراتهم وتحمل نتائجها.

معايير النجاح التربوي

قالت الاستشارية إن اختيار الأبناء لمهن مغايرة لتوجهات والديهم لا يعد فشلًا تربويًا، بل يمثل مؤشرًا جوهريًا على نجاح التربية السليمة.

وأضافت أن الغاية الأسمى للتربية تكمن في بناء شخصيات مستقلة واعية، وقادرة على اتخاذ قراراتها بثقة، لا في إنتاج نسخ متطابقة من الآباء.

وترى العرنوس أن أعظم إنجاز للوالدين يتجسد في تمكين الابن من اكتشاف شغفه الحقيقي والإبداع فيه، مؤكدة أن النجاح لا يرتبط بالمسميات الوظيفية أو الموروث المهني للعائلة، بل بمدى قدرة الفرد على تحقيق الرضا الذاتي والإنتاجية والعطاء المجتمعي.

حمية "الديتوكس" وصفة "سحرية" أم استنزاف للجيب والصحة؟

"اشرب هذا العصير ثلاثة أيام وستتخلص من جميع السموم"، عبارة تتردد بكثرة على منصات التواصل الاجتماعي، حتى تحولت مشروبات "الديتوكس" الملونة إلى رمز للحياة الصحية، مدفوعة باعتقاد شائع حول قدرتها على تنظيف الجسم، وإنقاص الوزن، وتجديد النشاط خلال أيام معدودة.

غير أن الحقائق العلمية دحضت هذا الوهم التسويقي، إذ أكدت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، أن جسم الإنسان لا يحتاج إلى عصير سحري ليطرد السموم، لأنه يمتلك نظامًا حيويًا مذهلًا يقوم بهذه المهمة على مدار الساعة دون توقف.

وأوضحت قهوجي أن الكبد يؤدي دور معمل حيوي يعالج المركبات الضارة ويحولها إلى مواد يسهل التخلص منها، بينما تقوم الكليتان بتصفية الدم باستمرار وإخراج الفضلات مع البول، بالتكامل مع الجهاز الهضمي والرئتين والجلد، التي تسهم مجتمعة في التخلص من نواتج الجسم الطبيعية بشكل دوري ومنتظم.

فوائد مؤقتة ومخاطر خفية

عن شعور بعض الناس بالخفة والنشاط بعد اتباع حمية "الديتوكس"، عزت اختصاصية التغذية العلاجية السبب في ذلك إلى التوقف المؤقت عن تناول الوجبات السريعة، والمشروبات السكرية، والأطعمة المصنعة، مقابل زيادة شرب الماء والإقبال على الخضراوات والفواكه.

ولفتت قهوجي إلى أن هذه التغييرات الإيجابية وحدها كفيلة بتقليل الانتفاخ وتحسين الهضم، دون أن يعني ذلك إطلاقًا أن العصير هو من "سحب السموم" من الجسم.

كما حذرت الاختصاصية من أن الاعتماد الحصري على العصائر لعدة أيام يحرم الجسم من البروتينات والدهون الصحية والعناصر الأساسية، ما يؤدي إلى الشعور بالجوع والدوخة، وفقدان جزء من الكتلة العضلية، لا سيما عند تكرار هذه الحمية لفترات طويلة.

البدائل الغذائية لتعزيز كفاءة الكبد والأمعاء

شددت قهوجي على أن دعم الأعضاء المسؤولة عن التخلص من الفضلات في الجسم لا يتطلب مشروبات تجارية باهظة الثمن، بل يكمن في تبني عادات يومية بسيطة ومدروسة، وفي مقدمتها الحرص على شرب كميات كافية من الماء، وتناول الخضراوات الورقية والبروكلي والقرنبيط والثوم والبصل، بالإضافة إلى الفواكه الغنية بفيتامين "ج"، لما توفره هذه الأطعمة من مضادات أكسدة ومركبات طبيعية تحفز الكبد على أداء وظائفه بكفاءة.

كما نوهت إلى أهمية البروتين الضروري لتكوين "الإنزيمات" التي يستخدمها الكبد في عمليات التطهير، والألياف المتوفرة في الشوفان والبقوليات والحبوب الكاملة التي تدعم صحة الأمعاء وتسهّل طرد الفضلات طبيعيًا.

وأشارت الاختصاصية إلى أن ما يُرهق الكبد فعليًا هو الإفراط في السكريات والكحول والتدخين، فضلًا عن قلة النوم وزيادة الوزن، وليس غياب مشروبات "الديتوكس".

حمية "الديتوكس" هي نظام غذائي قصير الأمد، يزعم مروجوه أنه يساعد على تطهير الجسم من السموم وفقدان الوزن السريع وتحسين الصحة العامة.

تعتمد أساليب الحمية على الصيام المؤقت من يوم إلى ثلاثة أيام، والاعتماد على السوائل كعصائر الفواكه والخضراوات، مع تناول شاي الأعشاب المسهل، والحظر التام للأطعمة المصنعة والسكريات والمصادر الحيوانية.

في المحصلة، لا توجد وصفة سحرية تنظف الجسم خلال يوم أو يومين، لأن الجسم يؤدي هذه المهمة الحيوية بكفاءة منذ الولادة.

ويظل أفضل "ديتوكس" حقيقي للإنسان هو تبني نمط حياة متوازن، يرتكز على الغذاء المتنوع وشرب الماء الكافي والنوم الجيد والحركة المنتظمة، مع تقليل الاعتماد على الأطعمة المصنعة، فبهذه الخطوات العملية يُمنح الكبد والكليتان الدعم الحقيقي الذي تحتاج إليه، بدلًا من الركض وراء حلول سريعة وتجارية لا يدعمها العلم.

رواتب لاعبي الدوري السوري.. تفاوت داخلي وفجوة مع الدوريات المجاورة

عنب بلدي – غنى جبر

تشكل عقود اللاعبين ورواتبهم في الدوري السوري إحدى أبرز القضايا المرتبطة بواقع اللعبة، وسط تفاوت عقود اللاعبين بين أندية الدوري السوري، وفوارق مالية كبيرة مقارنة بالدوريات المجاورة التي تقدم عقودًا ورواتب أعلى.

وفي ظل تراجع المستوى الفني للدوري وضعف فرص الاحتراف الخارجي، بات اللاعب السوري الأقل أجرًا على مستوى الوطن العربي، وفي المقابل، أصبحت الجوانب المالية تحتل أولوية لدى شريحة من اللاعبين، الأمر الذي يثير تساؤلات حول انعكاس هذه الثقافة على تطور المنافسة والارتقاء بالمستوى الفني وتحسين جودة كرة القدم السورية.

المدرب السوري طارق جبان أوضح أن قيمة عقود ورواتب اللاعبين في الدوري السوري لا تزال أقل مقارنة بمعظم الدوريات المجاورة، باستثناء الدوري اللبناني الذي يرى أنه قريب من الدوري السوري من حيث قيمة العقود والرواتب، في حين تدفع الأندية في العراق والأردن مبالغ ومقدمات عقود ورواتب شهرية أعلى.

وقال جبان، في حديث إلى عنب بلدي، إن عدد اللاعبين السوريين الذين يحترفون خارج البلاد في كل موسم لا يزال محدودًا، موضحًا أن واقع الكرة السورية الحالي لا يساعد على تسويق اللاعب السوري، في ظل تراجع مستوى الدوري، الأمر الذي يجعل المدربين والإدارات الفنية في الدول المجاورة غير متحمسين للتعاقد مع اللاعبين السوريين، باستثناء بعض المواهب واللاعبين المميزين في مراكز محددة.

وأضاف أن معظم اللاعبين السوريين باتوا مقتنعين بالعقود التي يحصلون عليها، لأنهم يدركون أن مستوى الدوري لا يمنحهم أفضلية للمطالبة بمبالغ كبيرة، كما أن فرص الاحتراف الخارجي أصبحت محدودة، ما يدفعهم للقبول بالعروض المتاحة داخل سوريا.

أرقام العقود وشروط الاحتراف

لا تقل عقود اللاعبين في أندية وسط وقاع الترتيب عن عشرة آلاف دولار غالبًا، ولا تتجاوز في معظم الحالات 30 ألف دولار، مع وجود استثناءات لبعض لاعبي الرعاية الذين يحصلون على رواتب شهرية بدلًا من مقدمات العقود، قد تصل إلى ألف دولار شهريًا أو تقل بحسب المستوى الفني، بحسب جبان.

وفي المقابل، أوضح جبان أن الأندية المنافسة والقادرة ماليًا، مثل أهلي حلب والكرامة والوحدة وحمص الفداء، دفعت خلال الموسم الحالي مبالغ كبيرة للتعاقد مع اللاعبين، إذ تراوحت قيمة العقود بين 25 و30 ألف دولار كحد أدنى، ووصلت إلى 60 و70 ألف دولار، فيما تجاوز عقد أحد اللاعبين المحليين في أحد هذه الأندية حاجز 80 ألف دولار.

وحول الاحتراف الخارجي، شدد جبان على أن اللاعب السوري يحتاج إلى النضج الفني والبدني والتكتيكي قبل التفكير في خوض تجربة الاحتراف، مشيرًا إلى أن أغلب اللاعبين السوريين الذين احترفوا كانت وجهتهم دول الجوار، وحاليًا لا يوجد أي لاعب سوري في الدوري الأردني، ويقتصر الوجود السوري في العراق على ثلاثة أو أربعة لاعبين فقط.

وأوضح أن الدوريات الخليجية، مثل الكويت والإمارات والسعودية وقطر، كانت تمثل الوجهة المفضلة للاعب السوري، إلا أن المنافسة أصبحت أصعب في السنوات الأخيرة، بسبب توجه أنديتها للتعاقد مع لاعبين أصحاب مستويات أعلى، ما جعل اللاعب السوري خارج أولوياتها، باستثناء بعض الحالات التي تحتاج فيها الأندية إلى لاعبين سوريين في مراكز معينة، مستفيدة من انخفاض قيمة عقودهم مقارنة ببقية اللاعبين العرب.

وفيما يتعلق بعلاقة الرواتب بالأداء، قال المدرب السوري نزار محروس، في حديث إلى عنب بلدي، إن اللاعب الذي يوافق على عقد مع ناديه يكون قد قبل بشروطه، وبالتالي يقع على عاتقه الالتزام الكامل بأداء واجباته داخل الملعب بإخلاص واحترافية، سواء كان المقابل المادي كبيرًا أو محدودًا.

وأضاف أن أي تراجع في التزام اللاعب أو مستواه قد يكون ناتجًا عن أحد سببين، إما تأخر الأندية في سداد مستحقات اللاعبين، وإما نتيجة تقصير من اللاعب نفسه، إذ تقع على الإدارة مسؤولية الوفاء بالتزاماتها المالية، كما يتحمل اللاعب مسؤولية الالتزام بعقده وتقديم أفضل ما لديه.

ثقافة اللاعب وراء تراجع المستوى

انتقد جبان ثقافة بعض اللاعبين السوريين، معتبرًا أن أحد أسباب تراجع المستوى الفني يتمثل في تركيز اللاعب على حقوقه المالية أكثر من تركيزه على تقديم أفضل ما لديه داخل الملعب، مضيفًا أن هناك لاعبين يقدمون مستويات جيدة، لكن آخرين يبدؤون الموسم بصورة مميزة قبل أن يتراجع مستواهم بشكل واضح، في وقت تصبح فيه الرواتب ومقدمات العقود أولوية بالنسبة لهم على حساب نتائج الفريق.

وختم جبان بالتأكيد أن طموح الاحتراف مشروع لكل لاعب، لكنه يجب أن يبدأ بإثبات نفسه في الدوري المحلي، ثم فرض حضوره مع المنتخبات الوطنية، لأن ذلك يمثل البوابة الحقيقية للاحتراف الخارجي. وأضاف أن بعض اللاعبين يسعون للاحتراف من أجل تطوير مستواهم واللعب في دوريات أكثر تنظيمًا مثل العراق والأردن، اللذين يمتلكان بنية تحتية وملاعب ورزنامة مسابقات أفضل، إلا أن كثيرًا من اللاعبين الذين يحصلون على فرص احتراف خارجية يكون دافعهم الأساسي هو المقابل المادي، بغض النظر عن اسم النادي أو مكانته التنافسية.

لقاء فريقي الوحدة وحطين الأهلي خلال الجولة التاسعة من إياب الدوري السوري للرجال بكرة القدم – 23 أيار 2026 (نادي الوحدة الرياضي)

شبكات "الواي فاي" العامة.. اتصال مجاني قد يعرض بياناتك للاختراق

تخيل أنك في مطار تنتظر رحلتك، تفتح هاتفك، فتظهر أمامك شبكة باسم "Airport Free WiFi"، تضغط على زر "اتصال"، كل شيء يبدو طبيعيًا، ومع ذلك، قد تكون منحت شخصًا مجهولًا فرصة لبراقب اتصالك، أو يخدعك بصفحة تسجيل مزيفة، أو يجمع معلومات قد يستغلها لاحقًا.

تحولت شبكات "الواي فاي" المجانية في المطارات والفنادق والمقاهي إلى مصايد تقنية تهدد خصوصية المستخدمين وبياناتهم الشخصية، وذلك وفقًا لما قالته إيمان ياغي، الطالبة في قسم الذكاء الصنعي بكلية الهندسة المعلوماتية، في حديث إلى عنب بلدي.

آلية اختراق الشبكات العامة

تعتمد هذه التهديدات، بحسب ياغي، على استغلال المهاجمين لرغبة المستخدم في الحصول على اتصال سريع وسهل، إذ يقوم المخترقون بإنشاء شبكات وهمية بأسماء شبيهة جدًا بالشبكات الرسمية مع تغييرات طفيفة لخداع الهواتف وجعلها تتصل تلقائيًا، أو يتسللون إلى نفس الشبكة العامة يمررون حركة بياناتك عبر أجهزتهم كأنك تُرسل رسالة عبر ساعي بريد يفتحها قبل تسليمها.

كما يستغل القراصنة ثغرة غياب التشفير في الشبكات المفتوحة تمامًا التي لا تطلب كلمة مرور، مما يُتيح لهم التقاط جميع البيانات المرسَلة عبر الهواء كأنها نصوص عادية باستخدام أدوات مجانية بسيطة، دون الحاجة لامتلاك مهارات اختراق عالية، بل يكتفون بجهاز صغير وبرنامج متاح لاستهداف التجمعات البشرية المزدحمة.

تؤكد إحصاءات الشركات الأمنية خطورة هذه الشبكات، إذ تشير "Cybersecurity Ventures" إلى أن أكثر من 68% من اختراقات البيانات عام 2024، نشأت من شبكات عامة غير آمنة.

كما كشف تقرير شركة "McAfee" لعام 2025، أن 25% من المسافرين تعرضوا لمحاولات اختراق حقيقية في أثناء استخدامهم لهذه الاتصالات اللاسلكية المفتوحة.

الذكاء الاصطناعي.. سلاح المهاجمين الأحدث

قد تعتقد أن هذه الهجمات تستهدف رجال الأعمال فقط، لكن المهاجم لا يهتم بمن تكون، بل بما يحصل عليه منك: بريد إلكتروني يستخدمه في احتيال، أو صور شخصية للابتزاز، أو بيانات دخول لسرقة هويتك.

ولفتت ياغي إلى أن الذكاء الاصطناعي عزز سرعة الهجمات الموجهة ضد مستخدمي الشبكات العامة وجعلها أوتوماتيكية بالكامل، ففي مؤتمر "DEF CON 2025"، استعرض باحثون أدوات متطورة قادرة على اختراق جلسة الضحية وسرقة بياناته خلال أقل من 90 ثانية، ودون أي تدخل بشري.

توصيات وقائية

شددت ياغي في حديثها لعنب بلدي على أن حماية البيانات الشخصية من فخاخ شبكات "الواي فاي" العامة لا تتطلب خبرة تقنية معقدة، بل تبدأ بخطوات وقائية بسيطة تضمن سلامة المستخدمين الرقمية.

وأوصت بضرورة سؤال الموظفين في المكان عن الاسم الدقيق للشبكة لضمان عدم الاتصال بشبكات وهمية، مع تجنب الثقة بالشبكات التي تتصل بالهاتف تلقائيًا، والحرص على تأجيل كل المعاملات المالية والمصرفية الحساسة لإنجازها في المنزل بدلًا من المخاطرة بفتح الخزينة الشخصية أمام الغرباء في الشارع الرقمي.

وأشارت أيضًا إلى أهمية تفعيل ميزة التصديق الثنائي على جميع الحسابات الشخصية المهمة، باعتبارها بمثابة باب حماية إضافي يعجز المهاجم عن امتلاك مفتاحه، داعية في الوقت ذاته إلى تشغيل برامج "VPN" قبل الاتصال بالشبكة العامة لإنشاء نفق سري ومشفر يخفي تحركات المستخدم وخطواته على الإنترنت.

وختمت ياغي توصياتها بالتركيز على الجانب التقني الدوري من خلال تحديث أنظمة التشغيل باستمرار، باعتبار أن كل تحديث يمثل سدًا لثغرة أمنية قد يستغلها القراصنة، مع ضرورة قطع الاتصال وفصل "الواي فاي" تمامًا فور انتهاء الحاجة إليه، لإغلاق أي منافذ قد تُترك مفتوحة للاختراق.

سرمين.. بلدة تحمل تاريخ ما قبل الميلاد

تحمل كثير من البلدات في شمال غربي سوريا أسماء تعود إلى عصور قديمة بقيت حاضرة رغم تغير الأزمنة والحدود الإدارية، وتعد سرمين واحدة من هذه البلدات التي تختزن في اسمها أكثر من رواية، كما تحضر في كتب المؤرخين بوصفها من البلدات المهمة في منطقة حلب التاريخية.

تقع سرمين في ريف إدلب الشرقي، إلى الشرق من مدينة إدلب، لكنها ارتبطت تاريخيًا بمحيط حلب، إذ ورد ذكرها في مؤلفات عدد من المؤرخين الذين تناولوا تاريخ المنطقة، قبل أن تتغير التقسيمات الإدارية الحديثة.

اسم تتعدد الروايات حوله

لا يوجد اتفاق نهائي على أصل تسمية سرمين، إلا أن الاسم ورد في كتب المؤرخين منذ قرون، مع روايات مختلفة حول مصدره.

ياقوت الحموي ذكر سرمين في "معجم البلدان" بوصفها بلدة مشهورة من أعمال حلب، وينقل رواية تربط الاسم بشخص يدعى سرمين من نسل سام بن نوح، وهي من الروايات التي كانت شائعة في كتب البلدان القديمة عند تفسير أسماء المواقع وربطها بالأنساب والأمم الأولى.

ويرجح أن يكون الاسم ذا جذور لغوية قديمة تعود إلى اللغات السامية التي كانت منتشرة في المنطقة، وهو أمر شائع في أسماء بلدات شمالي سوريا التي حافظت على تسمياتها عبر مراحل تاريخية متعاقبة.

وتشير بعض المصادر إلى ورود اسم سرمين ضمن قوائم المدن التابعة لملكة إيبلا في الألف الثالث قبل الميلاد، كما ظهرت في نصوص مرتبطة بمدينة أوغاريت على الساحل السوري.

ودخلت البلدة في العهد الإسلامي ضمن المناطق التي فتحت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وفق ما أورده ابن الأثير في كتابه "الكامل في التاريخ".

وتعاقبت على سرمين خلال القرون التالية سلطات متعددة، فخضعت خلال فترات من العصرين الأموي والعباسي للنفوذ الفاطمي، قبل أن تنتقل إلى الحكم الأيوبي في عهد صلاح الدين، ثم دخلت مرحلة جديدة خلال العصر المملوكي، حيث عُرفت باسم "سنجق سرمين" بوصفها وحدة إدارية.

معبر تجاري ومركز حضاري

لم تكن سرمين مجرد تجمع سكاني صغير، إذ وصفها ابن العديم في كتابه "بغية الطلب في تاريخ حلب" بأنها من بلدات جبل السماق، وكانت تضم أسواقًا ومسجدًا جامعًا وعددًا من المنشآت.

كما ارتبطت البلدة بطريق التجارة والحركة بين مناطق حلب وإدلب، مستفيدة من موقعها القريب من طرق العبور بين المدن والقرى المحيطة.

اشتهرت سرمين عبر تاريخها بعدد من الحرف والصناعات التقليدية، وعلى رأسها صناعة الصابون، وهي حرفة امتدت في مناطق عدة من شمالي سوريا.

وشكلت زراعة الزيتون جزءًا أساسيًا من هوية البلدة الاقتصادية، إذ تنتشر بساتينه في محيطها، ويعد إنتاج الزيت مصدر رزق رئيسًا لكثير من سكانها.

من حلب التاريخية إلى إدلب الحديثة

رغم أن سرمين تتبع اليوم لمحافظة إدلب، فإن حضورها في كتب مؤرخي حلب يعكس طبيعة العلاقة التاريخية بين البلدات والمدن في المنطقة، حيث لم تكن الحدود الإدارية الحالية موجودة بالشكل نفسه، وكانت حلب تشكل مركزًا سياسيًا واقتصاديًا واسع النفوذ.

وبين روايات أصل الاسم، وذكرها في كتب المؤرخين والحرف التي ارتبطت بها، تبقى سرمين مثالًا على بلدات شمالي سوريا التي تختصر في اسمها جذورًا عميقة في التاريخ وتحمل ذاكرة تتجاوز حدودها الجغرافية.

جسر عند المدخل الرئيس لبلدة سرمين بريف إدلب – 23 شباط 2026 (سانا)

خلاف "الجلوس" يؤجل مباراة الطليعة والنواعير بدوري الأمل لـ"اليد"

تتواصل المشكلات التنظيمية في البطولات الرياضية السورية خلال الموسم الحالي، ولم تعد تقتصر على منافسات كرة القدم أو السلة، بل امتدت إلى كرة اليد أيضًا، بعدما تعذر إقامة مباراة الطليعة والنواعير ضمن منافسات دوري الأمل لفئة الشباب، إثر خلاف بين جماهير الفريقين حول أماكن الجلوس في المدرجات.

وجاءت الحادثة لتضاف إلى سلسلة من المشكلات التنظيمية التي شهدتها عدة مسابقات محلية هذا الموسم، وأدت في بعض الأحيان إلى تأجيل مباريات أو تعطيلها، في وقت تستعد فيه مختلف الألعاب لإنهاء منافساتها.

مديرية الرياضة تتحمل المسؤولية

يرى عضو الاتحاد السوري لكرة اليد، عبد القادر صناع، أن الأزمة التي حالت دون إقامة مباراة الطليعة والنواعير في دوري الأمل لفئة الشباب تعود بالدرجة الأولى إلى خلل في تنظيم دخول الجماهير وآلية توزيع المدرجات، مؤكدًا أن الاتحاد ليس الجهة المسؤولة عن هذه المهمة.

وقال صناع، في حديث إلى عنب بلدي، إن مسؤولية تنظيم الجماهير داخل الصالة تقع على عاتق مديرية الرياضة والشباب في حماة، بالتنسيق مع النادين المستضيفين، مضيفًا أن الاتحاد يقتصر دوره على الإشراف الفني وإدارة المسابقة، ولا يتولى الجوانب التنظيمية المتعلقة بالمدرجات أو دخول المشجعين.

وأشار إلى أن الأندية تتحمل بدورها جزءًا من المسؤولية، من خلال التعاون والتنسيق المسبق فيما بينها لتجنب أي خلافات قد تؤثر على سير المباريات.

خلاف بين الناديين

بيّن صناع أن سبب تعذر التوصل إلى اتفاق قبل انطلاق اللقاء يعود إلى تمسك كل نادٍ بمطلبه الذي تقدم به بشأن أماكن جلوس جماهيره، رغم المحاولات التي بذلها الاتحاد لاحتواء الموقف.

وأضاف أن الاتحاد أجرى اتصالات مكثفة مع مديرية الرياضة والشباب في حماة وإدارتي ناديي الطليعة والنواعير للوصول إلى صيغة توافقية تضمن إقامة المباراة، إلا أن تلك الجهود لم تثمر عن اتفاق قبل موعد اللقاء.

واعتبر أن بعض الجهات أسهمت في تأجيج الخلاف وإثارة التوتر بين جماهير الناديين، ما زاد من صعوبة التوصل إلى حل، ودفع الاتحاد في النهاية إلى تأجيل المباراة حفاظًا على سلامة اللاعبين والجماهير إلى حين تحديد موعد جديد.

المباراة ستقام في دمشق

فيما يتعلق بمصير المباراة، أكد صناع أن الاتحاد قرر نقلها إلى العاصمة دمشق، على أن يُعلن عن موعدها الجديد في وقت لاحق، بعد استكمال الترتيبات التنظيمية اللازمة، بما يضمن إقامة اللقاء في أجواء مناسبة بعيدًا عن أي توترات مشابهة.

وقال إن تأجيل الإعلان عن الموعد يعود أيضًا إلى ارتباط الاتحاد باستحقاقات المنتخبات الوطنية، إذ يمنح في المرحلة الحالية الأولوية لتأمين معسكري منتخبي الأمل والناشئين، استعدادًا للمشاركة في التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم المقررة في الأردن، قبل العودة لاستكمال مسابقات الفئات العمرية المحلية.

تعليمات جديدة للموسم المقبل

أشار صناع إلى أن الحادثة دفعت الاتحاد السوري لكرة اليد إلى مراجعة اللوائح والتعليمات التنظيمية الخاصة بإقامة المباريات، مؤكدًا أن الاتحاد يعمل على إعداد ضوابط جديدة سيتم اعتمادها قبل انطلاق الموسم المقبل.

وأضاف أن التعديلات ستولي اهتمامًا خاصًا للبطولات التي تُقام بنظام التجمعات، من خلال تحديد المسؤوليات التنظيمية بشكل أكثر وضوحًا، ووضع آليات ثابتة لتنظيم دخول الجماهير وتوزيع أماكنها داخل الصالات، بما يسهم في رفع مستوى التنظيم وتفادي تكرار مثل هذه الإشكالات مستقبلًا، وضمان سير المنافسات الرياضية بعيدًا عن أي خلافات خارج إطار اللعب.

من مجريات اللقاء الذي جمع بين نادي النواعير ونادي جبر عطية في دوري الأمل لكرة اليد – 9 نيسان 2026 (أخبار نادي النواعير)

كتاب

"بيت الخلد".. سيرة رجل هزمه "البناء الأخلاقي"

يقدم الكاتب السوري وليد إخلاصي في رواية "بيت الخلد" حكاية صحفي يغادر قريته هربًا من الظلم، غير أنه يجد نفسه في مدينة تقسو عليه أكثر مما كانت حاله في المكان الذي غادره.

الرواية تسرد بشكل رئيس مسار صحفي يدعى "أكثم الحلبي"، عبر سنوات ممتدة، ينتقل خلالها في العمل الصحفي والنشاط السياسي ودخول السجن.

ومنذ الصفحات الأولى، يرسم إخلاصي بطله بوصفه شخصية مختلفة، فهو قارئ نهم ومثقف منشغل بالفلسفة والتصوف والأفكار السياسية، ويؤمن بما سماه "البناء الأخلاقي"، وهي الفكرة التي يحاول من خلالها فهم العالم وتنظيم علاقته بالآخرين.

يحيط بـ"أكثم" عدد من الشخصيات التي تترك أثرها في حياته، من بينها "سراب"، مدرّسة الفلسفة التي كانت بمثابة الحلم له، إلى جانب "قمر"، المرأة التي ارتبط بها رغم افتقاد العلاقة بينهما إلى الحب، إضافة إلى "نمر الكلسي"، السجّان الذي سيلعب دورًا حاسمًا في حياته لاحقًا.

وتنقل الرواية القارئ بين محطات متعددة من حياة بطلها، تبدأ من الريف، مرورًا بالمدينة والسجن، وصولًا إلى عزلته الأخيرة، وخلال ذلك، يركز إخلاصي على التحولات النفسية التي تصيب بطل روايته، الذي يتحول تدريجيًا من رجل يسعى إلى تغيير واقعه إلى شخصية مثقلة بالخذلان.

ومع تصاعد الأحداث، يدخل "أكثم" السجن أكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي، لتصبح تجربة الاعتقال واحدة من أبرز محطات الرواية، وهناك تتشكل علاقته المعقدة مع "نمر الكلسي"، الذي لا يخرج من حياته حتى بعد انتهاء سنوات السجن.

تبلغ الرواية ذروتها عندما يكتشف أكثم أن زوجته قمر أقامت علاقة مع "نمر الكلسي"، في لحظة قوضت كل ما دافع عنه طوال حياته، فالرجل الذي بنى هويته على فكرة "البناء الأخلاقي" يجد نفسه عاجزًا عن التمسك بها، ليقدم على إحراق زوجته وسجّانه السابق داخل منزله.

غير أن إخلاصي لا يجعل هذه الجريمة نهاية الحكاية، إذ يختفي "أكثم" بعد ذلك داخل بناء جحري شيده بنفسه، في مكان بات يُعرف باسم "بيت الخلد"، تاركًا وراءه أسئلة مفتوحة حول مصيره، وما إذا كان قد اختار العزلة الأخيرة أم الموت.

يستمد عنوان الرواية دلالته من حيوان الخلد، الذي يبني لنفسه جحرًا تحت الأرض، في استعارة تبدو ملازمة لمسار "أكثم الحلبي"، الذي أمضى حياته باحثًا عن ملاذ أخير، قبل أن ينتهي به الأمر داخل مكان أقرب إلى القبر منه إلى البيت.

مَن وليد إخلاصي؟

وليد إخلاصي (2022–1935) كاتب وروائي سوري، ارتبط اسمه بمدينة حلب التي عاش فيها معظم حياته، وكتب الرواية والمسرح والقصة القصيرة.

ولد إخلاصي في لواء إسكندرون، غير أنه عاش وتلقى تعليمه في حلب، حيث درس المرحلة الابتدائية في مدرسة "الحمدانية"، والثانوية في مدرسة "المأمون" الشهيرة، قبل أن يلتحق بكلية الزراعة في جامعة "الإسكندرية" بمصر عام 1954، ومن أبرز أعماله الروائية "بيت الخلد" و"شتاء البحر البابس" و"أحزان الرماد" و"باب الجمر".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 26 تموز / يوليو 2026
العـــدد 753 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية

خان "رستم باشا" بحماة..
صرح عثماني بخوارزميات "نصف البيضة"

عنب بلدي – عدي الحاج حسين

يثير خان "رستم باشا" في مدينة حماة اهتمام الزائر منذ اللحظة الأولى، ليس فقط بسبب عمره التاريخي الذي يتجاوز الأربعة قرون، بل لما يحمله من تحولات متعاقبة وأبعاد معمارية واجتماعية جعلته واحدًا من أبرز المعالم الأثرية والتراثية في سوريا.
الخان الذي يقع في قلب مدينة حماة القديمة، يجمع بين الإرث المعماري العثماني العريق والذاكرة الحرفية السورية، ليشكل نقطة التقاء بين التاريخ والصناعات التقليدية والتحولات الاجتماعية التي شهدتها المدينة عبر العصور.

عهد السلطان سليمان القانوني

شُيد الخان في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، بأمر من والي حماة رستم باشا، وسُمي با سمه .
وفي حديث إلى عنب بلدي، قال الحرفي يحيى ظاظا، إن عمر البناء يُقدّر بنحو 460 عامًا تقريبًا، مؤكدًا أن نسبته إلى عهد سليمان القانوني وولاية رستم باشا هي أمر قطعي لا شك فيه.
وأضاف أن هذا الخان يُعد واحدًا من أبرز الخانات العثمانية التي أقيمت في المدينة، إلى جانب خانات أخرى مثل "أسعد باشا" و"الحنة" و"الصحن" و"عسكر"، وقد أدت هذه الخانات دورًا محوريًا في الحركة التجارية بين الحضر والبدو، حيث خُصصت لإيواء التجار والبضائع والدواب، مما جعلها مراكز حيوية للنشاط الاقتصادي في العهد العثماني.

عمارة تجمع بين الأيوبي والعثماني

يمتد الخان على مساحة تقارب سبعة دونمات، ويتألف من طابقين، خُصص الطابق العلوي للإقامة والنوم، بينما خُصص الطابق السفلي لمربط الدواب والإبل والخيول، إضافة إلى مطبخين، أحدهما باتجاه الشرق والآخر باتجاه الغرب، وقاعات متعددة استُخدمت لاحقًا لأغراض إدارية واجتماعية.
يضم الخان مسجدًا صغيرًا شُيد في عهد إنشائه، غير أن أبرز ما يميز البناء هو "القوس الإسلامي الأيوبي".
وقال الفنان التشكيلي يوسف كشتو، وهو أحد حرفيي الخان ومتخصص في توثيق تاريخ حماة، إن هذا النمط المعماري يُدرّس حاليًا في الجامعات الأوروبية والأمريكية، لأنه يعتمد على نظام خوارزميات رياضية يُعرف بـ"نصف البيضة"، الذي يمنح القوس قدرة استثنائية على تحمل الأحمال الثقيلة، إذ تتساوى فيه قوى العزم من الأعلى والأسفل لتتلاشى تمامًا، مما يجعله تحفة هندسية فريدة.
وأضاف كشتو أن هذا الخان يعد نظيرًا معماريًا لخان آخر قائم في مدينة معرة النعمان، حيث يعدان الوحيدين المتطابقين في المساحة والتصميم بين الخانات الأثرية في المنطقة.

بين العسكرة والرعاية الاجتماعية

شهد الخان تحولات جوهرية عبر العقود الماضية، تعكس تقلبات المراحل التاريخية التي مرت بها سوريا، بحسب الحرفي يحيى ظاظا، فمع دخول الانتداب الفرنسي، حوّلته السلطات المستعمرة إلى ثكنة عسكرية، وظل يؤدي هذه الوظيفة حتى جلاء القوات الفرنسية عن البلاد.
وفي عهد الرئيس شكري القوتلي، تحول المبنى إلى ملجأ لرعاية الأيتام، واستمر في أداء هذه الرسالة الاجتماعية النبيلة حتى عام 2005، حين انتقل الملجأ إلى ضاحية أبو الفداء خارج المدينة القديمة .
وفي عام 2009، استأجرت مديرية السياحة الخان من جمعية رعاية الأيتام، وأعادت تأهيله وحولته إلى سوق للمهن اليدوية والحرف التقليدية.

مهرجانات تبث الحياة في الحجر القديم

مع تحول الخان إلى سوق حرفي، بدأت تنظم فيه فعاليات ومهرجانات دورية.
وقال الحرفي يحيى ظاظا، إن إحدى الشركات كانت تقيم معرضًا أو اثنين سنويًا، ثم تطورت الفعاليات لتشمل مهرجانات متنوعة تحمل أسماء، مثل "سوق العيلة" و"بكرة أحلى" و"صنع في بلدي"، بعضها ذو طابع خيري وبعضها الآخر تسويقي.
وأكد الحرفي أن الإقبال الجماهيري على هذه المهرجانات يكون كثيفًا للغاية، بحيث تمتلئ ساحات الخان طيلة أيام الفعالية التي تمتد لأسبوع كامل، غير أن هذا النشاط سرعان ما يخفت بمجرد انتهاء المهرجان، فلا يتردد على المكان بعد ذلك سوى الزوار القاصدين الخان خصيصًا، مما يعيد الهدوء إلى أروقته الحجرية.

32 حرفة على شفا الاندثار

يضم الخان اليوم نحو 32 مهنة وحرفة تقليدية، يعمل فيها حرفيون تجاوزت أعمار معظمهم الـ60 عامًا.
ويستعرض الحرفي يحيى ظاظا قائمة بهذه المهن، منها صناعة النواعير الخشبية المصغرة، وهي حرفة لم يعد يمارسها في حماة سواه، وصباغة الحرير القز التي باتت نادرة على مستوى سوريا، وصناعة الصابون البلدي على البارد، ومهنة المنجد العربي التي لم يتبقَّ منها سوى حرفي واحد في المدينة.
كما تشمل الحرف الخراز العربي والجلابيات الحموية القديمة، والأغاباني والشاروخ الحموي، والطباعة على القماش، والنسيج اليدوي، والفخار، وصياغة الفضة، والفسيفساء، والرسم الزيتي، والخط العربي، وصناعة البُسط، والورد الجوري، وأعمال النحت على الخشب بالعجمي أو النباتي النافر.
وحذر ظاظا في حديثه لعنب بلدي من أن هذه المهن قد تنقرض خلال عشرة أعوام ما لم تلقَ رعاية من الجهات المعنية، مشيرًا إلى أن الحرفيين لا يطمحون إلى دعم مادي مجاني، بل إلى دعم حقيقي يتمثل في شراء منتجاتهم، لأن جوهر هم الحرفي يكمن في تسويق ما يصنعه بيديه، خاصة أن هذه الصناعات تستهلك وقتًا وجهدًا كبيرين.
وأكد أن استمرارية هذه الحرف مرهونة بدعم الدولة عبر تحفيز حركة الشراء، لا عبر الإعانات المباشرة.
وبينما تقاوم جدرانه الحجرية تحولات استمرت لقرون، يحتضن خان "رستم باشا" بين أروقته أنفاس حرفيين يكافحون للحفاظ على إرث آبائهم، في انتظار نظرة دعم تعيد للحرفة بريقها وتكفل استمرارها للأجيال القادمة، ليبقى الخان معلمًا يجمع بين عبقرية الماضي ونبض الحاضر.

الساحة الداخلية لخان رستم باشا في حماة وتوافد الزوار خلال إحدى الفعاليات الاجتماعية – 9 حزيران 2026 (عنب بلدي/عدي الحاج حسين)

مَن يرفض دولة المواطنة؟

خطيب بدلة

مَن يرفض دولة المواطنة؟ يبدو هذا السؤال ساذجًا، وبديهيًا، إذ هل يوجد إنسان وطني، عاقل، يرفض دولة المواطنة التي تحترمه، وتحافظ عليه، وتؤمّن مستقبل أبنائه؟ الجواب: نعم. يوجد. أعتقد أن شرائح واسعة جدًا، من مجتمعاتنا، ترفض قيام دولة المواطنة، وتحاربها بقوة، ويمكن أن يقف لفيف من هذه الشرائح في وجهك، صفًا واحدًا، ليقولوا لك: لن نسمح بإقامة دولة مواطنة في بلادنا، ولو على جثثنا!
تفسير ذلك، أن هذه البلاد تعيش، منذ أكثر من مئة سنة، على الفوضى، وبها، أي بالفوضى، تتحقق فرص ذهبية لأشخاص لا يمتلكون مؤهلات أو شهادات أو خبرات...، فرص تجعلهم يستولون على مفاصل الدولة، فتصبح مقدرات البلاد وخيراتها بين أيديهم، وخلال ذلك يجري إبعاد أصحاب الشهادات والكفاءات والخبرات، وتهميشهم، أو تلفيق تهم سياسية لهم، وزجهم في المعتقلات، ولكي يتمكن هؤلاء التافهون من متابعة طريقهم في الكسب والنهب والسيطرة على مصائر الناس، فإنهم يقاومون أي محاولة لتأسيس دولة حديثة، فيها عقد اجتماعي، ودستور وطني، وقانون يحمي الجميع، ويشركهم في الحكم، وأجهزة رقابية تسائلهم عما نهبوه، وتصادره، وتعيده إلى خزينة الشعب، فلو حصل هذا، سيبدو لعديمي الكفاءات، وكأنه انقلاب عليهم، وعلى سلطتهم، يؤدي إلى إلقائهم في مكب نفايات التاريخ، والمكب، بلا شك، هو المكان المناسب لأمثالهم.
أرى أن الأفضل، هنا، أن آخذ مثالًا من النقابات المهنية للأدب والصحافة والفن والكتابة التلفزيونية، باعتبار أني أنتمي، بشكل أو بآخر، لهذه النشاطات، وأقول: إن الوضع السوي، أو الطبيعي، أو المنطقي، أن يكون على رأس كل نقابة، واحد من المشاهير الكبار، المبرزين، بينما تأتينا السلطة الحاكمة بشخص قليل الأهمية، وقد لا يكون اسمه معروفًا على الإطلاق، وكلهم، تقريبًا، متأثرون بقول الشاعر الفلسطيني توفيق زياد: هنا، على صدوركم، باقون كالجدار، ولعل من المفارقات اللذيذة، أن الأستاذ علي عقلة عرسان، الذي جاء إلى الاتحاد مع حافظ الأسد، في مطلع السبعينيات، بقي على رأس الاتحاد إلى سنة 2005، بعد وفاة حافظ بخمس سنوات (لا يشبهه في هذه الإقامة الطويلة سوى مصطفى طلاس، وعبد الحليم خدام).
ليس في نيتي، هنا، أن أسيء لشخص الأستاذ عرسان، فأنا أتحدث عن الظاهرة، وعن تفاصيل حدوثها، فبما أن لاتحاد الكتاب قانونًا، والقانون يشترط بالرئيس أن يكون منتخبًا، فإن رئيس الاتحاد، لكي ينتخب في المرات القادمة، يلجأ إلى تصرفات مغايرة تمامًا لما يجري في دول المواطنة، تتلخص في تنسيب أعضاء قليلي الأهمية، ولكن أصواتهم مضمونة للرئيس، واستبعاد الكتاب الحقيقيين، لأن لهم رأيًا مغايرًا. وعلى كل حال، تصرفات رؤساء النقابات، خلال حكم الأسدين، كانت تصطدم بمبدأ الانتخابات، وأما اليوم، فقد أصبح كل شيء بالتعيين، مع استمرار المبدأ الأسدي، الرئيسي، وهو اختيار الأقل كفاءة وأهمية، وهؤلاء لا يخافون من فقدان مناصبهم، فالحظ حالفهم بأنه لا توجد انتخابات، ولذلك لا تنفتح شهيتهم على تنسيب أعضاء جدد، من أجل أصواتهم، بل على فصل أعضاء من المشاهير، بتهمة غريبة عجيبة، وهي أنهم كانوا مؤيدين للنظام البائد!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper